الحدث

في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة، تنصبّ الجهود على إنجاح مفاوضات الهدنة وتبادل الأسرى، وسط تفاؤل مصري وترويج أميركي إلى أن العرض المقدم «سخي» وأن الكرة في ملعب «حماس»

مفاوضات هدنة غزة

تفاؤل مصري وترويج أميركي لـ«عرض سخي»

غزة، القاهرة، حيفا ـ **العربي الجديد**

بعد 206 يوم من الحرب على قطاع غزة، وتواصل سقوط عشرات الشهداء الفلسطينيين يومياً بالقصف الإسرائيلي على مناطق متفرقة من القطاع، وفي ظل استمرار الوعيد الإسرائيلي باجتياح مدينة رفح، كانت الأجواء أمس الاثنين تتمحور حول مقترح الاتفاق الذي يتم التفاوض حوله لتبادل الأسرى وإرساء هدنة في غزة، في ظل إعراب مصر التي كانت تستضيف وفداً من حركة حماس عن تفاؤلها، في حين كانت الولايات المتحدة ترمي الكرة في ملعب «حماس» بالترويج إلى أن العرض المقدم «سخي». كل ذلك يأتي وسط إصرار إسرائيل على عدم الموافقة على وقف شامل للحرب على القطاع، على الرغم من أن خططها لاجتياح رفح لا تزال غير مقبولة حتى من حليفتها الولايات المتحدة في الوقت الذي واصلت فيه ارتكاب المجازر داخل القطاع.

ووصل وفد قيادي من حركة حماس، برئاسة خليل الحية، إلى القاهرة، أمس الاثنين، لإجراء مناقشات مع الوسيط المصري بشأن بعض النقاط التي تضمنها الرد الإسرائيلي على ورقة الحركة بشأن صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة. ووجهت القاهرة الدعوة إلى وفد إسرائيلي للحضور بالتزامن مع وجود وفد «حماس» من أجل اختصار الوقت، لتقديم الإيضاحات التي تطلبها الحركة بشأن بعض النقاط العالقة والعبارات الواردة في التصور الإسرائيلي. من جهتها قالت هيئة البث الإسرائيلية أمس، إنه «من المتوقع» أن يغادر وفد التفاوض الإسرائيلي إلى القاهرة اليوم الثلاثاء، لاستكمال المباحثات. ونقلت الهيئة عن مسؤول إسرائيلي مشارك في المفاوضات لم تسمه قوله إن مغادرة الوفد إلى القاهرة «تعتمد على رد حماس»، من دون توضيح. ووفق الهيئة «تقترب إسرائيل من نقطة الحسم حيال ملف المخطوفين». وأشارت إلى أن «المحادثات بين مسؤولين إسرائيليين ومصريين مستمرة طوال الوقت، وخلالها أبدت إسرائيل مرونة في موضوعات سبق أن رفضتها» في إطار المفاوضات وصفقة التبادل، من دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل. كما ذكر موقع يديعوت أحرونوت العبري أن إسرائيل تنتظر رد «حماس» وسط أجواء من التشاؤم. وأضاف: «في إسرائيل غير متفائلين بشأن رد حماس على المقترح المصري، والذي تمت صياغة معظمه بموافقة إسرائيل». ونقل عن مسؤول إسرائيلي كبير لم يسمّه، قوله إنه «لن يكون بالإمكان التوصّل إلى صفقة إلا في حال تخلّت حماس عن مطالبها بإنهاء الحرب وخروج الجيش الإسرائيلي من غزة». وأضاف نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين آخرين لم يسمّهم قولهم «خلال أشهر المفاوضات المستمرة، تعلّمنا أن (يحيى) السنوار لا يريد صفقة، باستثناء وقف الحرب، ولذلك فإننا مستمرون في الاستعدادات لرفح بكل قوة».

في سياق متصل، كشف قيادي بارز في حركة حماس، لـ«العربي الجديد»، عن تفاصيل تتعلق بتجهيز رد المقاومة النهائي على الموقف الإسرائيلي من ورقة سبق أن قدّمتها «حماس» بشأن تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة. وقال القيادي إنه «على الرغم من ضيق الوقت، تمكنت قيادة حماس في الخارج، من نقل الرد الإسرائيلي الأخير إلى قيادة الحركة في غزة عبر قنواتها شديدة التأمين، والتي قامت بدورها بدراسته وإبداء ملاحظاتها عليه وموافاة قيادة الحركة في الخارج به في إطار إعداد الرد النهائي»، مشدداً على أن «ملاحظات غزة على الرد الإسرائيلي، لم تأت من قيادة حماس فقط، بل شاركت فيها أيضاً قيادات فصائل مقاتلة في القطاع، على رأسها الجهاد الإسلامي». وأضاف أنه «بمجرد انتهاء الحرب، سيكتشف الشارع الإسرائيلي ولجان التحقيق التي سيشكلها الاحتلال، حجم الفشل الاستخباري والأمني للأجهزة الأمنية والجيش في قطاع غزة»، مشدداً على أنه «بعد مرور أكثر من 200 يوم من الحرب، وإطلاق المقاومة سراح 110 أسير خلال هدنة نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والتي استمرت لمدة أسبوع، لم تتمكن أجهزة الاحتلال من الوصول إلا إلى نفق واحد كان قد احتُجز به أسرى، وفي الغالب كان عن طريق المصادفة وليس بناء على عمل استخباري منظم». وأكد أنه «رغم حجم قوة النيران وأنواع القنابل التي يستخدمها الاحتلال، وبعضها يُستخدم لأول مرة في ميادين المعركة، لم يستطع تدمير شبكة الأنفاق التي تستخدمها المقاومة»، لافتاً إلى أن «حجم ما نالته إسرائيل من قوة شبكة الأنفاق، لا يتجاوز الـ20 في المائة، بما فيها الأنفاق الهجومية التي تستخدم لمرة واحدة، وقام مجاهدونا بتفجيرها في إطار عمليات استدراج لجنود الاحتلال»، مؤكداً أن «الغالبية العظمى من تلك الشبكة لم تمسّ».

وعن عملية اجتياح رفح التي يهدد بها الاحتلال، قال القيادي في «حماس» إن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو «يمارس عملية تضليل واضحة للشارع الإسرائيلي بشأن عملية رفح التي يروج لها هو وقادة جيشه على أنها تأتي للقضاء على ما تبقّى من كتائب حماس وتحرير الأسرى، بزعم أن المقاومة تخفي كل الأسرى الذين بحوزتها في رفح». وأضاف: «إذا كانوا يملكون هذه المعلومات الدقيقة، فكيف لم يتمكنوا من الوصول إلى أبي إبراهيم (يحيى السنوار) رغم أنه خرج أخيراً وتجول في مناطق بالقطاع، وذلك في وقت لا ينقطع فيه أزيز المسيّرات الاستطلاعية والهجومية عن سماء القطاع». وقال القيادي الحمساوي إنه «طوال الفترة الماضية، كان الاهتمام بصورة رئيسية خلال المفاوضات غير المباشرة أو عبر الوسطاء، منصبّاً على الأسرى الذين يحملون الجنسية الأميركية، وكان هناك حرص من وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن للاستفسار عن أحوالهم وطلب مقاطع فيديو لهم، وذلك على عكس باقي الأسرى، سواء المدنيين الذين كنا نستشعر أنهم مجرد ورقة في يد نتنياهو من أجل ضبط إيقاع الشارع الإسرائيلي أم غيرهم».

من جهة أخرى، كشف دبلوماسي مصري في واشنطن، لـ«العربي الجديد»، أن «الإدارة الأميركية تدفع بأن يكون اتفاق صفقة الأسرى ووقف إطلاق النار، جزءاً من خطة شاملة تتضمن التطبيع مع دولتين عربيتين، وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، إلى جانب مشاركة مصر في دور أمني في القطاع». وقال إن القاهرة «أكدت للمسؤولين في الإدارة الأميركية موقفها الراسخ، وهو رفض وجود أي قوات غير فلسطينية في غزة، مع إمكانية القبول بلعب دور مؤقت ومحدد المهام بطلب من قيادة فلسطينية متفق عليها، على أن تكون طبيعة الدور المصري استشارية أكثر منها تنفيذية».

في موازاة ذلك، تركزت الكلمات خلال الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض أمس على ملف غزة والهدنة التي يُعمل عليها. وأعلن وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون أن المقترح المقدّم لحركة حماس يتضمن وقف إطلاق نار لأربعين يوماً والإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، في مقابل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة. وقال كاميرون في كلمة له من الرياض إن هناك «عرضاً سخياً للغاية يتضمّن وقف إطلاق نار لمدة 40 يوماً والإفراج المحتمل عن آلاف السجناء الفلسطينيين، مقابل إطلاق سراح الرهائن» الإسرائيليين في غزة، آملاً أن تقبل به «حماس».

من جهته، أعرب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن أمله في أن توافق «حماس» على اتفاق هدنة وتبادل أسرى ووصفه بأنه «سخيّ جداً». وقال بلينكن خلال الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض: «أمام حماس اقتراح سخي جداً من جانب إسرائيل»، مضيفاً «عليهم أن يقرروا، وعليهم أن يقرروا بسرعة. آمل أن يتخذوا القرار الصحيح». واعتبر أنه «في هذا الوقت، الأمر الوحيد الذي يقف بين شعب غزة ووقف إطلاق النار هو حماس». وتابع «يمكننا أن نحدث تغييراً جذرياً في الديناميكية» بعد أكثر من ستة أشهر من اندلاع الحرب. كما جدّد بلينكن الاثنين تأكيده معارضة بلاده لهجوم إسرائيلي على مدينة رفح. وقال: «لم نرَ بعد خطة تمنحنا الثقة في إمكانية حماية المدنيين بشكل فعّال». كما قال بلينكن إن الولايات المتحدة رصدت «تقدماً ملموساً» بشأن الوضع الإنساني في غزة خلال الأسابيع القليلة الماضية، لكنه حث إسرائيل على بذل المزيد من الجهد. وخلال افتتاح اجتماع بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي في الرياض، قال بلينكن إن الطريقة الأكثر فعالية للتخفيف من الأزمة الإنسانية في غزة هي التوصل إلى وقف لإطلاق النار. من جهة أخرى، دعا بلينكن إلى تشديد التكامل الدفاعي بين دول الخليج في مواجهة «التهديد» الإيراني. وقال إن «الهجوم (الإيراني على إسرائيل) يسلّط الضوء على التهديد الحاد والمتزايد الذي تمثّله إيران، لكنه يسلط الضوء أيضاً على ضرورة العمل معاً على الدفاع المتكامل». وأوضح أنّ الولايات المتحدة ستجري محادثات في الأسابيع المقبلة مع دول المجلس الست حيال دمج الدفاع الجوي والصاروخي وتعزيز الأمن البحري. وقال إن المنطقة أمامها خيار بشأن مستقبلها، بما في ذلك «مستقبل مليء بالانقسامات والدمار والعنف وعدم الاستقرار الدائم». وأضاف أن دول الخليج العربية اختارت من خلال اجتماعها مع الولايات المتحدة «تكاملاً أكبر» و«سلاماً أكبر». في سياق آخر، قال بلينكن إنه «يجب إنهاء الصراع في غزة ووضع مسار لإنشاء دولة فلسطينية، للمضي في طريق التطبيع (بين إسرائيل ودول عربية)». وتابع: «نبذل جهوداً مع شركائنا (العرب الإقليميين والدوليين) لإنهاء الصراع في غزة وضمان عدم اتساع رقعته». وبشأن احتمالات التطبيع بين الرياض وتل أبيب، قال بلينكن إن «الولايات المتحدة عملت بصورة مكثفة خلال مارس/آذار الماضي بشأن ذلك، ومن المحتمل أن يكون قريباً جداً من الاكتمال».

كما قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إنه «متفائل» حيال مقترح الهدنة. وأوضح شكري خلال وجوده في الرياض أمس أن «هناك اقتراحاً مطروحاً على الطاولة (والأمر متروك) للجانبين لدراسته وقبوله». وأضاف شكري: «نحن متفائلون»، لافتاً إلى أن «المقترح أخذ في الاعتبار مواقف الجانبين وحاول استخلاص الاعتدال». وتابع «نحن في انتظار اتخاذ قرار نهائي. هناك عوامل سيكون لها تأثير على قرارات الطرفين، لكنني آمل أن يرقى الجميع إلى مستوى الحدث». من جهته، حذر رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، من تداعيات التصعيد العسكري في منطقة الشرق الأوسط، منتقداً فشل المجتمع الدولي في إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وخلال اجتماع في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، أكد أن «التطورات الأخيرة والتصعيد العسكري في الشرق الأوسط في غاية الخطورة على الأمن الاقليمي واستقراره». وشدد على ضرورة التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنيب المنطقة وشعوبها مخاطر الحروب. وأضاف أنه «من أبرز التحديات التي تواجه السلام في الشرق الأوسط، فشل المجتمع الدولي في إيجاد حل للقضية الفلسطينية». ولفت إلى أن فلسطين « تشهد يومياً سفك دماء الأبرياء نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة».

من جهته، قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إن من المتوقع «في القريب العاجل» إبرام اتفاقات ثنائية بين المملكة والولايات المتحدة، وذلك في معرض إجابته عن سؤال حول المفاوضات بين البلدين حول اتفاق أمني. وأضاف خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض «معظم العمل تم إنجازه بالفعل. لدينا الخطوط العريضة لما نعتقد أنه يجب أن يحدث على الجبهة الفلسطينية». ودعا بن فرحان «إلى وضع مسار واضح ذي مصداقية للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية، نحتاج إلى وضع حدٍّ لمعاناة الشعب الفلسطيني، ويجب إيجاد مسار سياسي واضح وحقيقي». والتقى بن فرحان نظيره الأميركي على هامش الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة.

وفي السياق، قال وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه إن المحادثات بشأن وقف إطلاق النار في غزة تحرز تقدماً. وأضاف لـ«رويترز» في الرياض «الأمور تمضي قدماً، لكن عليك دائماً أن تكون حذراً في هذه المناقشات والمفاوضات. الوضع في غزة كارثي ونحن في حاجة إلى وقف إطلاق النار».

وحضر التهديد الإسرائيلي باجتياح رفح في اجتماعات الرياض أمس. وأكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، خلال لقائه سيجورنيه في الرياض، ضرورة أن يكون هناك موقف جماعي دولي واضح لمنع أي هجوم على رفح، مشدداً على أن ذلك سيكون مجزرة جديدة، بحسب بيان للخارجية الأردنية.

ميدانياً، تواصل القصف الإسرائيلي على مناطق مختلفة من غزة. وقال مسعفون وفق «رويترز» إن 25 فلسطينياً استشهدوا وأصيب آخرون في غارات جوية إسرائيلية استهدفت ثلاثة منازل في مدينة رفح. وفي مدينة غزة شمال القطاع، قال مسؤولو صحة إن الطائرات الإسرائيلية قصفت منزلين مما أدى إلى استشهاد أربعة أشخاص على الأقل. وأعلنت وزارة الصحة في غزة أمس ارتفاع حصيلة الحرب على القطاع إلى 34488 شهيداً و77643 إصابة. وقالت في تقريرها اليومي إن الاحتلال ارتكب خلال 24 ساعة ثلاث مجازر وصل منها إلى المستشفيات 34 شهيداً و68 إصابة. في هذا الوقت، نقلت وكالة رويترز عن مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية ومصدر مطلع أن التكلفة التقديرية التي سيتكبدها الجيش الأميركي لبناء رصيف بحري قبالة ساحل غزة لتوصيل المساعدات الإنسانية ارتفعت إلى 320 مليون دولار.

يديعوت: إسرائيل تنتظر رد «حماس» وسط أجواء من التشاؤم

بلينكن: الأمر الوحيد الذي يقف أمام وقف النار هو حماس

سيجورنيه: المحادثات بشأن الهدنة في غزة تحرز تقدماً

بلينكن وبن فرحان في الرياض أمس (فرانس برس)

اعتراف بدولة فلسطينية

توقع مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة) في تصريحات من الرياض، أمس، أن تعترف دول أعضاء في التكتل بدولة فلسطينية بحلول نهاية مايو/أيار المقبل، من دون أن يوضح على أي أسس سيكون ذلك، وتحديداً ما إذا كان سيتضمن الاعتراف بها على حدود 1967. من جهته، قال وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي: «نريد حقاً الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لكننا نعلم أن هذا شيء نفعله لمرة واحدة».

ليست بديلاً لـ«أونروا»

قال مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيار كراهنبول في مقابلة مع صحيفة لو تان السويسرية أمس الاثنين إن اللجنة لا يمكنها أن تحل محل وكالة أونروا في غزة. وأضاف: «لدينا مهمات مختلفة تماماً» وذلك رداً على نواب سويسريين أثاروا هذا الاحتمال. وقال إن «أونروا» نالت تفويضها «من الجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر من اتفاقيات جنيف. ومن ثم لن تتولى اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمة أونروا».

4300 مستوطن اقتحموا الأقصى خلال أسبوع

شكّلت فترة عيد الفصح اليهودي الذي بدأ الثلاثاء الماضي فرصة لأكثر من 4 آلاف مستوطن لاقتحام باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال

رام الله ـ **العربي الجديد**
القدس المحتلة ـ **محمود السعدي**

اندلعت مواجهات في الضفة الغربية المحتلة، أمس الاثنين، بالتزامن مع حملة اعتقالات نفّذتها قوات الجيش الإسرائيلي، فيما سُجّل اقتحام 4300 مستوطن باحات المسجد الأقصى في القدس المحتلة، خلال فترة عيد الفصح اليهودي الذي بدأ الثلاثاء الماضي. وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، في بيان إن 217 مستوطنا اقتحموا المسجد أمس، في صباح اليوم الأخير من هذا العيد. وتتم هذه الاقتحامات للأقصى منذ سنوات بحماية قوات الاحتلال يومياً على فترتين صباحية وبعد الظهيرة، لكنها تتكثف خلال الأعياد اليهودية. وقال مستشار محافظ القدس، معروف الرفاعي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «المستوطنين اقتحموا الأقصى على شكل مجموعات على فترتين صباحية وبعد الظهيرة، خلال أيام عيد الفصح اليهودي باستثناء يومي الجمعة والسبت». وأشار إلى أن الاقتحامات والتي كانت تتم بحماية مشددة من شرطة الاحتلال «شارك فيها أعضاء كنيست، وقيادات من جمعيات استيطانية، وحاخامات يهود، وطلبة».

ووفق الرفاعي، فإن المستوطنين أدوا صلوات تلمودية، وحاولوا إدخال قرابين حيوانية إلى الأقصى، لكن حراسه أبلغوا عنهم وزعم الاحتلال اعتقال عدد منهم. وأضاف أن الاقتحامات ترافقت مع التضييق على دخول المصلين المسلمين إلى المسجد، فيما سُمح لبعض كبار السن بدخوله، كما تم منع المرابطين والمرابطات من الدخول، والاعتداء عليهم وشتمهم من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال، وكذلك تم الاعتداء على حراس المسجد. ولفت الرفاعي إلى أن القوات الإسرائيلية حوّلت مدينة القدس، وخصوصاً بلدتها القديمة إلى ثكنة عسكرية ونشرت الآلاف من عناصرها، وأجبرت أصحاب المحال التجارية على إغلاقها خلال فترة عيد الفصح اليهودي. وكذلك أغلقت الحواجز المقامة على مداخل المدينة ما كبد المواطنين الفلسطينيين معاناة وخسائر مادية كبيرة. وأشار الرفاعي إلى أن المستوطنين اعتدوا وشتموا أهالي البلدة القديمة الذين تم تقييد حريتهم بالدخول والخروج من منازلهم، كما تم الاعتداء على المسيحيين خلال إحياء مناسبات أسبوع الآلام. ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يتعرض المسجد الأقصى لقيود غير مسبوقة، حالت دون دخول المصلين إليه، كانت ذروتها في الأشهر الأولى للعدوان على قطاع غزة، إذ كان لا يصلي فيه حينها سوى بضعة آلاف أيام الجمعة، على عكس ما كان قبل السابع من أكتوبر، حين كان العدد يصل إلى عشرات الآلاف. وبالتزامن مع تلك القيود، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي تمارس بحق الشبان وحتى المرابطين من كبار السن والذين كانوا يحاولون دخول المسجد الأقصى اعتداءات بالضرب، واعتقالات وإبعادا عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة من القدس.

في هذه الأثناء، أصيب الفلسطيني نعيم الحمامدة، صباح أمس، بجروح ورضوض عقب اعتداء مستوطنين عليه في خربة صارورة بمسافر يطا، جنوب الخليل. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن الحمامدة كان يرعى أغنامه عندما اعتدى عليه مستوطنون بالضرب ما أدى لإصابته ونقله إلى المستشفى لتلقي العلاج. في موازاة ذلك طاولت اقتحامات الاحتلال أمس، بلدة عرابة جنوب غرب جنين، حيث دهمت منزل الشاب جميل السخن، كما شملت مخيم عقبة جبر في أريحا، وقرية برقة، شمال غرب نابلس من عدة مداخل، وسط مداهمة عدد من أحيائها. وفي الأثناء أغلقت قوات الاحتلال، أمس، طريقاً ترابياً فرعياً شمال شرق بيت لحم، على طريق واد النار الرابط وسط وجنوب الضفة الغربية، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، والتي ذكرت أن قوات وآليات الاحتلال لم تفارق منذ 10 أيام منزل رافع رفيق أبو الرب، في قرية جلبون شرق جنين، بعد تحويله لنقطة عسكرية ومنع عائلته من الوصول إليه، فيما جرفت الطرق الزراعية والشوارع الفرعية في القرية. ونصب الاحتلال، أمس، حاجزاً عسكرياً عند المدخل الغربي لقرية المغير شرق رام الله، وأطلق قنابل الغاز السام صوب ذكور المغير الثانوية، فيما شدّد من إجراءاته على حاجزي تياسير والحمرا العسكريين بالأغوار الشمالية. في غضون ذلك أصيب فلسطينيان، ظهر أمس، بجروح واعتقل طفل آخر، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في بلدة عزون، شرق قلقيلية، وفق ما أكدته مصادر محلية. وفي السياق بلغت اعتقالات الاحتلال في الضفة، بين مساء الأول من أمس الأحد وحتى أمس، 12 مواطناً، بينهم أسرى سابقون، وفق بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، تركزت في محافظة الخليل، فيما توزعت البقية على محافظات جنين، وأريحا، وطولكرم. لترتفع حصيلة الاعتقالات في الضفة بعد السابع من أكتوبر الماضي إلى أكثر من 8505، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً.

طاولت اقتحامات الاحتلال أمس بلدة عرابة جنوب غرب جنين

مستوطنون في الأقصى بحماية شرطة الاحتلال الخميس الماضي (محمد حمد/ الأناضول)

تحركات إسرائيلية لاستباق قرارات من المحكمة الجنائية

بدأت السلطات الإسرائيلية حملة قضائية ودبلوماسية استباقية لمحاولة منع المحكمة الجنائية الدولية من إصدار أوامر اعتقال ضد كبار مسؤوليها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تكبر خشية السلطات الإسرائيلية من احتمال إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق قادة كبار في الجيش والحكومة، في مقدمتهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، على خلفية جرائم الحرب المرتكبة في غزة منذ بدء الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وبدأت إسرائيل حملة قضائية ودبلوماسية لمحاولة إحباط فرصة إصدار أوامر اعتقال ضد كبار مسؤوليها، إذ طالبت وزارة الخارجية الإسرائيلية سفاراتها في أنحاء العالم بالاستعداد لتداعيات محتملة في حال أصدرت المحكمة الجنائية مذكرات اعتقال. وتحدثت الوزارة في بيان مساء الأحد، عن «شائعات» حول احتمال أن تُصدر المحكمة الجنائية الدولية «مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين سياسيين وعسكريين كبار». وأضافت أنه في ظل هذه «الشائعات»، «أصدر وزير الخارجية يسرائيل كاتس تعليماته لجميع البعثات الإسرائيلية للاستعداد الفوري لموجة شديدة من أحداث معاداة السامية واليهود وإسرائيل»، وفق زعمها. كما «أصدر كاتس تعليماته بإشراك المنظمات اليهودية في الخارج بالاستعداد لهذه الأحداث، بما في ذلك تنسيق تعزيز الأمن حول المؤسسات اليهودية مع السلطات»، حسب البيان. وقال كاتس، في البيان: «نتوقع من المحكمة عدم إصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين كبار في المستويين السياسي والأمني». في هذا الوقت، بدأت الدعوات الإسرائيلية لتدخّل أميركي لمنع المحكمة الدولية من إصدار مذكرات اعتقال دولية بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» و«جرائم ضد الإنسانية». ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست أمس الاثنين، عن مسؤول إسرائيلي لم تسمه قوله إنه «لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية التحرك ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وكبار ضباط الجيش من دون دعم علني أو تكتيكي من الولايات المتحدة». ودعا المسؤول الرئيس الأميركي جو بايدن إلى التحرك، متسائلاً: «أين بايدن؟ لماذا هو هادئ بينما من المحتمل إلقاء إسرائيل تحت الحافلة؟»، في إشارة إلى احتمال إصدار مذكرات الاعتقال. وحسب «جيروزاليم بوست»، يشعر مكتب رئيس الوزراء بالقلق من أن المحكمة الجنائية ستصدر قريبا أوامر اعتقال بحق نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت ورئيس الأركان هرتسي هليفي. بينما قال موقع والا الإخباري العبري، في وقت سابق، إن الولايات المتحدة، مثل إسرائيل، ليست من بين الدول الموقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لكنها تشارك في جهود لعرقلة إصدار مذكرات الاعتقال.

في المقابل، يحمّل خبراء إسرائيليون في القانون الدولي حكومة نتنياهو والأجهزة القضائية الإسرائيلية المسؤولية عن «الورطة» التي علقت فيها إسرائيل حالياً بسبب تقصيرها في اتخاذ الإجراءات القضائية التي كان يمكن أن تقنع المحكمة الجنائية الدولية بعدم إصدار أوامر الاعتقال. وذكرت صحيفة هآرتس أمس أن خبراء إسرائيليين في مجال القانون الدولي يحذرون من أن صدور أوامر الاعتقال بحق المسؤولين قد يتبعه صدور عقوبات على إسرائيل، مثل فرض حظر على تزويدها بالسلاح وعقوبات اقتصادية أخرى. ونقلت «هآرتس» عن مصادر قضائية إسرائيلية قولها إن نتنياهو ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر يجريان اتصالات مع ممثلي العديد من الدول الموقعة على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية بهدف محاولة إقناعها بالعمل على تأجيل إصدار أوامر الاعتقال أو إلغائها، مشيرة إلى أنه لا توجد ضمانة لنجاح هذه التحركات. وحسب خبراء إسرائيليين تحدثوا إلى «هآرتس»، فإن حكومة نتنياهو لم تحرك ساكناً إزاء وزراء ونواب ومسؤولين حرّضوا على ارتكاب جرائم حرب، فضلاً عن أن هذه الحكومة لم تلزم الجيش بمراعاة القانون الدولي عندما شن حربه على غزة.

وقال المحامي ميخائيل سفراد، المستشار القضائي لمنظمة «ييش دين» الحقوقية الإسرائيلية إن «هناك ما يبعث على الشك بأن المؤسسات القضائية الرسمية في إسرائيل منحت الجيش ضوءا أخضر لشن عمليات قصفت أفضت إلى مقتل عدد هائل من المدنيين الفلسطينيين». وشدد سفراد في تصريح لـ«هآرتس» على أن المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية غالي بهراف ميارا تجاهلت الدعوات لارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين التي أطلقها كبار المسؤولين في أعقاب 7 أكتوبر ولم تفتح ملفات تحقيق بشأنها «مما يعني أنها منحت حصانة للمحرضين» على هذه الجرائم. من جهته، جزم أستاذ القانون الدولي في جامعة تل أبيب إلياب ليبليخ أن حملة التحريض التي شنّها كبار المسؤولين الإسرائيليين في أعقاب تنفيذ عملية «طوفان الأقصى» لعبت دوراً في تهاوي ثقة الأوساط الدولية، وضمنها المحكمة الجنائية الدولية، بالمؤسسات القانونية والقضائية في إسرائيل. وحسب ليبليخ، الذي تحدث إلى «هآرتس»، فإن الدمار الهائل الذي ألحقه جيش الاحتلال بقطاع غزة خلال الحرب جعل المحاكم الدولية تصل إلى قناعة بأنه توفرت لدى إسرائيل نيّة مسبقة للمس بالمدنيين الفلسطينيين وطردهم من قطاع غزة وتجويعهم «وحتى لإبادة الفلسطينيين كمجموعة قومية». وأردف قائلاً إن ما يفاقم الأمور خطورة حقيقة أن «قيادة الجيش لم تظهر قدرة على ضبط سلوك الجنود والضباط»، مشيراً إلى الفيديوهات التي نشرها ضباط وجنود الاحتلال والتي وثقت قيامهم بعمليات تدمير وتنكيل بالفلسطينيين.

من جهته، قال روعي شيندروف، الذي عمل سابقاً نائباً للمستشار القضائي في إسرائيل في مجال القانون الدولي، إن مجرد إصدار مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان أوامر اعتقال ضد المسؤولين الإسرائيليين، يعني أنه توفرت لديه الأدلة الكافية التي تربط هؤلاء المسؤولين بارتكاب جرائم حرب. أما أستاذة القانون في جامعة تل أبيب دورين لوستينغ فقد أبلغت «هآرتس» أن إقدام جيش الاحتلال على استهداف قوافل المساعدات الإنسانية وتحديداً قتل عمال منظمة «المطبخ المركزي العالمي» مثل «الشعرة التي قصمت ظهر الجمل»، لأنها دلت على الواقع الإنساني الذي لا يمكن تحمله الذي يعيشه الفلسطينيون في القطاع. وذكّرت «هآرتس» بأنه من ناحية نظرية، بوسع الدول الموقعة على «ميثاق روما» والأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية تطبيق أوامر الاعتقال بحق المسؤولين الإسرائيليين، مشيرة إلى أنه لا يمكن الاستئناف على قرارات الاعتقال الدولية.

دعا مسؤول إسرائيلي بايدن لمنع إصدار قرارات عن المحكمة

من تظاهرة في كندا تدعو لوقف الحرب، إبريل الحالي (Getty)

الحدث

تراجع حدة الانتقادات الرسمية... ومؤيدو إسرائيل يشوشون على مخيمات الاعتصام

انتفاضة طلاب أميركا

يتوسع الحراك الطلابي الأميركي في الجامعات على امتداد الولايات المتحدة، والمطالب بوقف الدعم الأميركي لإسرائيل، رغم تجاوز الاعتقالات الـ900 طالب. وفي وقت فرض الحراك نفسه بوصفه قضية شائكة في البلاد، تراجعت حدة تصريحات المسؤولين الأميركيين، رغم الإصرار على ذريعة «معاداة السامية»

يكتسب الحراك الطلابي في الجامعات الأميركية مزيداً من الزخم من دون أن توقفه لليوم الحادي عشر على التوالي، حملة القمع والاعتقالات والتشهير التي قادتها الشرطة وإدارة الجامعات ومسؤولون أميركيون، إذ ما زالت الاعتصامات داخل الجامعات تتوسع سواء إلى جامعات داخل البلاد أم خارجها، أم لجهة حجم المخيمات التي يقيمها الطلاب، والتي تستقطب مزيداً من المحتجين من الطلاب والمدرسين. وبينما يشارك هؤلاء بأنشطة وفعاليات سلمية تلقي الضوء على الإبادة الجماعية في قطاع غزة، مصرين على مطالب وقف الجامعات للتعاون الأكاديمي والمالي مع الجامعات الإسرائيلية، ووقف الاستثمارات في الشركات الضالعة بالحرب على الأراضي الفلسطينية، إلى جانب إطلاق سراح المعتقلين وإلغاء الإجراءات التأديبية بحقهم في ظل ما قد يؤثر على حياتهم المستقبلية، سُجلت مناوشات داخل بعض الجامعات مع متظاهرين داعمين لإسرائيل، والذين كان الخوف على سلامتهم إحدى ذرائع قمع الحراك، التي وضعت في خانة التدخل الخارجي ومعاداة السامية وإثارة الشغب. بموازاة ذلك، برزت تصريحات للسفير القطري في الولايات المتحدة، مشعل بن حمد آل ثاني، على منصة إكس مساء أول من أمس، إنه «في ما يتعلق بالتقارير الإعلامية التي تزعم وجود صلة ما بين قطر والأحداث الأخيرة في حرم الجامعات الأميركية، من المهم تصحيح الحقائق». وأوضح أن «قطر ليست مانحاً كبيراً للجامعات الأميركية»، مشيراً إلى أن «مؤسسة قطر (Qatar Foundation)، المعنية بالتعليم والبحوث والمجتمع) تدفع تكاليف ست جامعات أميركية للإبقاء على أعضاء هيئة التدريس وتشغيل الجامعات في قطر، وتعليم ومنح درجات علمية للنساء والرجال من قطر وغيرهم ممن يرغبون في الدراسة هناك»، معتبراً أن «هذه ليست تبرعات».

وأضاف أن «قطر لا تؤثر على هذه الجامعات، وليست لدينا أي علاقة بأي شيء يحدث في حرمها الجامعي في الولايات المتحدة».

وفرض توسع الحراك واستمراره مواقف أميركية جديدة أقل حدة عن تلك التي صدرت في بدايته، إذ قال وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن، من الرياض أمس الاثنين، معلقاً على التظاهرات إن ذلك «يعكس المشاعر التي يحملها مواطنونا تجاه المعاناة التي يتحملها الأبرياء في غزة وأنا أتفهم ذلك». وكان المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي قد ذكر لشبكة «إيه بي سي نيوز» أول من أمس الأحد، أن الرئيس الأميركي جو بايدن، والذي نقد في بداية الحراك بما سمّاه «الاحتجاجات المعادية للسامية» يعلم أن هناك مشاعر قوية للغاية بشأن الحرب في غزة. وأضاف أنه «يفهم ذلك ويحترمه، ومثلما قال مرات عديدة، نحن بالتأكيد نحترم حق الاحتجاج السلمي. يجب أن يتمتع الناس بالقدرة على التعبير عن آرائهم ومشاركة وجهات نظرهم علناً، ولكن يجب أن يكون الأمر سلمياً». وقال إن بايدن يستنكر معاداة السامية، إلى جانب خطاب الكراهية. وتواصلت الاحتجاجات في مختلف الجامعات الأميركية تضامناً مع فلسطين، وتنديداً بالدعم الأميركي لإسرائيل، مطالبين بقطعه، بعدما انطلقت شرارتها باعتقال أكثر من 100 شخص في جامعة كولومبيا بنيويورك، في 18 إبريل/ نيسان الماضي. ومنذ ذلك الحين، اعتقل أكثر من 900 طالب من كاليفورنيا وتكساس إلى أتلانتا وبوسطن أثناء محاكاة مخيمات الاعتصام في جامعة كولومبيا.

وشهد حرم العديد من الجامعات، يومي السبت والأحد الماضيين، تظاهرات ومبيت داخل الخيام، وسط قلق من تزايد الضغط على الجامعات بشأن انتظام فصولها ومراسم التخرج السنوية في مايو/ أيار المقبل. وأزال مئات المتظاهرين الحواجز حول مخيم طلاب جامعة جورج واشنطن، في العاصمة الأميركية مساء أول من أمس الأحد، بعد محاولة الشرطة القبض على أحد الأشخاص داخل المخيم، إذ انضم المتظاهرون إلى الطلاب المعتصمين مطالبين بعدم وجود الشرطة. ورددوا أن موقع مكان المخيم «منطقة محررة». وفي الأثناء ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية أمس، أن اعتقالات نفّذت في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، الأحد، أثناء إزالة الشرطة مخيماً للمحتجين، في حين حذّرت الجامعة الطلاب من الوجود قرب المخيم.

وشهدت جامعة كاليفورنيا بمدينة لوس أنجليس، صدامات الأحد، بين مؤيدين لإسرائيل ومتضامنين مع فلسطين، ما استدعى تدخل قوات الأمن، وأقامت الجامعة حاجزاً للفصل بين الطرفين. وقالت نائبة رئيس الجامعة ماري أوساكو، إن بعض المتظاهرين اخترقوا الحاجز، مضيفة في بيان أن الجامعة «لها تاريخ طويل في كونها مكاناً للاحتجاج السلمي، ونحن نشعر بالحزن إزاء أعمال العنف التي اندلعت». وتبادل الطرفان الهتافات والشتائم، وفي بعض الحالات تبادلوا اللكمات، وفق وكالة رويترز، واستمرت المناوشات لبعض الوقت، لكن شرطة الحرم الجامعي المسلحة بالهراوات فصلت بين الطرفين.

أما في جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجليس، فقد تم السماح، أول من أمس، للطلاب المؤيدين لفلسطين بدخول الحرم الجامعي بعد أيام من حرمان غير المسجلين في السكن الجامعي من ذلك. وألغت الإدارة حفل التخرج الرئيسي. وقالت رئيسة بلدية لوس أنجليس، كارين باس، الأحد، إنها تعتقد أن إلغاء حفل التخرج قرار «كان عليهم اتخاذه»، مضيفة في برنامج «حالة الاتحاد» على شبكة «سي إن أن»، إنهم «كانوا يتوقعون وصول نحو 65 ألف شخص إلى الحرم الجامعي، ولم يشعروا أن الأمر سيكون آمناً». في حين أعلنت جامعة كاليفورنيا التقنية قراراً بـ«الإغلاق الاضطراري» بعد أن ملأ طلاب متظاهرون من أجل فلسطين، قاعتين فيها، بالتوازي مع قرار آخر بتأجيل مراسم التخرج.

وكانت الشرطة قد أوقفت المرشحة الرئاسية لحزب الخضر جيل ستاين، السبت، خلال احتجاجات مؤيدة للفلسطينيين، بجامعة واشنطن في مدينة سانت لويس بولاية ميزوري، وقالت الجامعة في بيان، إنه تم توقيف 100 شخص ممن شاركوا في التظاهرات. كذلك أوقفت شرطة بوسطن، السبت، 102 شخص خلال فض احتجاج ضد الحرب، في جامعة نورث إيسترن، في حين توسعت الاحتجاجات إلى جامعتي بلومنغتون واريزونا. وامتد زخم الحراك الطلابي الأميركي في دعم فلسطين إلى جامعات في دول أخرى منها كندا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، واليابان، حيث دعا الطلاب إلى وقف الحرب على غزة ومقاطعة الشركات التي تزود إسرائيل بالأسلحة.

(العربي الجديد، رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس، الأناضول)

بلينكن: اتفهم مشاعر مواطنينا تجاه الأبرياء في غزة

السفير القطري بواشنطن: لا علاقة لنا بما يحدث في الجامعات

عقب إزالة الحواجز حول مخيم الاعتصام في جامعة جورج واشنطن أمس (جلال غونيس/ الأناضول)

«كولومبيا» لن تسحب الاستثمارات

أعلنت رئيسة جامعة كولومبيا، نعمت شفيق، في بيان نشره الموقع الإلكتروني للجامعة أمس الاثنين، فشل المفاوضات مع الطلاب المعتصمين في حرم الجامعة منذ أكثر من أسبوع، مضيفة أنه لن يتم سحب الاستثمارات من إسرائيل. وقالت إن مخيم الاعتصام «خلق بيئة غير مرحبة بالعديد من طلابنا وأعضاء هيئة التدريس اليهود»، مضيفة أنه يمكن للاحتجاجات أن تستمر من خلال تقديم طلب مسبق مد ته يومان في المواقع التي تسمح بها الجامعة.

تقرير

تظاهرة للحوثيين ضد أميركا وإسرائيل، صنعاء، الجمعة الماضي (يحيى أرحب/Epa)

استهداف سفينة شحن قرب اليمن

بينما كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، يشدّد خلال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي أمس الاثنين، في العاصمة السعودية الرياض، على ضرورة «معالجة قضية الملاحة في البحر الأحمر والتصدي لهجمات الحوثيين» في اليمن، معتبراً أن «استهداف سفن الشحن في البحر الأحمر يؤثر على الاقتصاد العالمي»، كانت سفينة شحن جديدة تتعرض لهجوم صاروخي قرب سواحل اليمن. وقالت شركة أمبري البريطانية للأمن البحري، في بيان أمس، إنها تلقت بلاغاً عن استهداف سفينة حاويات على بعد 54 ميلاً بحرياً شمال غرب المخا، في اليمن. يأتي ذلك بعد ساعات من إعلان الجيش الأميركي أنه اشتبك مع خمس طائرات مسيّرة فوق البحر الأحمر «شكلت تهديداً وشيكاً على التحالف الذي تقوده أميركا، والسفن التجارية في المنطقة».

وقالت أمبري، في بيان، إن السفينة التي ترفع علم مالطا قد استهدفت بثلاثة صواريخ، وهي في طريقها من جيبوتي إلى مدينة جدة السعودية، مضيفة أن تقييمها يشير إلى أنها استهدفت بسبب العلاقات التجارية بين الجهة المشغلة لها وإسرائيل. وتلقت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية (UKMTO) البلاغ نفسه، وقالت في بيان أمس، إن مسؤول الأمن في إحدى الشركات أبلغها بوقوع انفجار على مقربة من سفينة تجارية. وأضافت أن السفينة وطاقمها بخير وأن السلطات تحقق في الواقعة. كما كرّرت الهيئة نصيحتها إلى السفن بالعبور بحذر وإبلاغها عن أي نشاط مشبوه. وأضافت، على منصة إكس، أن الحادث هو رقم 69 منذ بدء التوتر في البحر الأحمر، عقب إعلان جماعة الحوثيين في اليمن استهداف السفن الإسرائيلية أو المرتبطة بإسرائيل والمتوجهة إلى موانئها، دعماً لقطاع غزة، ولاحقاً استهداف السفن الأميركية والبريطانية في المنطقة في ظل شنّ البلدين غارات على مواقع للحوثيين داخل الأراضي اليمنية.

واستأنفت الجماعة تصعيدها في البحر الأحمر، في الأيام القليلة الماضية، بعد تراجع هجماتها نسبياً أخيراً. وقالت الخميس الماضي، إنها استهدفت 102 سفينة أميركية وبريطانية وإسرائيلية منذ أن بدأت تل أبيب بدعم من واشنطن، حربها على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. علماً أن الإعلام الحربي للحوثيين، نشر السبت الماضي على منصة إكس، مشاهد قال إنها لعملية إسقاط الطائرة الأميركية المسيرة «أم كيو9»، وذلك «أثناء قيامها بمهمات عدائية في أجواء محافظة صعدة»، شمالي البلاد. وقد تبنّت الجماعة، الجمعة الماضي، إسقاط المسيّرة واستهداف سفينة «أندروميديا ستار» النفطية البريطانية في البحر الأحمر، والتي أصيبت بأضرار طفيفة.

وأمس أعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، أنها اشتبكت مع خمس طائرات مسيّرة فوق البحر الأحمر، من دون تأكيد تدميرها أو اتهام الحوثيين. واعتبرت أن هذه المسيّرات «مثلت تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة والتحالف (الذي تقوده) والسفن التجارية في المنطقة». وأضافت أنه «يتم اتخاذ هذه الإجراءات لحماية حرية الملاحة، وجعل المياه الدولية أكثر أماناً».

(رويترز، الأناضول)

إيران: 10 دول تصدت لهجمات تنا على إسرائيل

قال المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني رمضان شريف، إن 10 دول، لم يسمها، ساعدت إسرائيل في التصدي للهجمات الإيرانية بالمسيّرات والصواريخ في 13 الشهر الحالي، مضيفاً أن بلاده «حققت انتصاراً» على أنظمة الدفاع الجوي للقوى المعروفة في عملية «الوعد الصادق»، وهي تسمية أطلقها الحرس على تلك الهجمات. وأضاف المتحدث الإيراني: «لم يرغب أي بلد في أن ننجح» في العملية، قائلاً إن «بلد الشجعة وأهل البيت وجّه صفعة لإسرائيل بعد مضي أكثر من 50 عاماً». وتابع شريف في تصريحات أوردها التلفزيون الرسمي أن إيران «اليوم بلد آمن ولا أحد يتجرأ أن يعتدي عليها»، قائلاً إن عملية «طوفان الأقصى» أطاحت هيبة الكيان الإسرائيلي في المجالات العملياتية والعسكرية والدفاعية. وأوضح أن «الصهاينة بعد قرابة سبعة أشهر عالقون في غزة ولم يحققوا أيا من أهدافهم التي أعلنوا عنها».

(العربي الجديد)

أربيل تتهم فصائل في «الحشد الشعبي» باستهداف حقل كورمور

كشفت مصادر سياسية عراقية في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن توجيه مسؤولين في حكومة إقليم كردستان اتهامات لفصائل مسلحة منضوية ضمن «الحشد الشعبي»، باستهداف حقل كورمور الغازي مساء الجمعة الماضي، والذي خلّف 4 قتلى وخسائر مادية واسعة في الحقل الواقع بين محافظتي أربيل والسليمانية والمسؤول عن تغذية العديد من محطات الكهرباء بالإقليم شمالي العراق. وأوضحت المصادر أمس الاثنين عن تقديم رئيس إقليم كردستان نيجرفان البارزاني (الصورة)، معلومات إلى حكومة بغداد تتضمن تفاصيل الاعتداء ومكان انطلاق الطائرة المسيّرة التي استهدفت الحقل. وذكر مصدر سياسي في بغداد أن «البارزاني اتهم خلال اجتماع ائتلاف «إدارة الدولة»، والذي حضره رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، مساء السبت الماضي، بشكل واضح، فصائل مسلحة منضوية في الحشد الشعبي بالوقوف خلف عملية استهداف حقل كورمور وقدّم معلومات تؤكد هذا الاتهام». وأضاف المصدر أن «اتهام البارزاني كان موجهاً بشكل رئيسي نحو فصيل مسلح مدعوم من إيران بالوقوف وراء الهجوم».

(العربي الجديد)

تركيا تدعم روته أميناً عاماً لـ«ناتو»

أبلغت تركيا أعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو)، أنها ستدعم ترشح رئيس الوزراء الهولندي مارك روته لمنصب الأمين العام للحلف، كما أفادت وكالة الأناضول أمس الاثنين نقلاً عن مسؤولين أتراك. وأضافت الوكالة أن روته التقى الأسبوع الماضي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول، وطلب منه دعم تركيا لمساعيه الرامية للظفر بمنصب الأمين العام لـ«ناتو». وقال روته في المؤتمر الصحافي المشترك الذي أعقب اللقاء، إن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي بحاجة إلى تركيا وقيادتها. وأضاف: «تركيا لها دور حاسم، فهي تبذل جهودا لحل الوضع في غزة. لديهم أيضا جهود في ما يتعلق بالحرب الروسية في أوكرانيا».

(الأناضول)

خاص

حزب الله يقطع الطريق أمام المبادرة الفرنسية

واصل حزب الله تمسكه بموقفه بشأن عدم توقف جبهة جنوب لبنان قبل إنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، قاطعاً الطريق على المبادرة الفرنسية التي حملها وزير الخارجية ستيفان سيجورنيه إلى بيروت

بيروت ـ **ربا الجمّال**

جزم مصدر نيابي في حزب الله اللبناني أمس الاثنين، بأنّ «الحراك الخارجي، واحدثه الفرنسي، تجاه لبنان، بلا بركة، وطريقه سيكون مسدوداً، ما لم يقف العدوان الإسرائيلي على غزة». وعكس موقف يعكس عدم جدوى المبادرة الفرنسية الثانية لخفض التصعيد ووقف القتال على الجبهة الجنوبية، والتي لا يزال المسؤولون اللبنانيون ينتظرون تسلّمها مكتوبة ومفصلة. وحمل وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه، أمس الأول الأحد، إلى المسؤولين اللبنانيين اقتراحات لتفادي حرب شاملة على الأراضي اللبنانية، على أن يتسلم لبنان النسخة الخطية والرسمية منها خلال أيام، بحسب تأكيد مصدر دبلوماسي في السفارة الفرنسية في بيروت لـ«العربي الجديد». وأشار المصدر إلى أنّ «الاقتراحات الفرنسية هي نفسها التي أرسلت في المبادرة الأولى، لكنّها تحوي بعض التعديلات التي أخذت بعين الاعتبار الملاحظات اللبنانية، التي عُبّر عنها خلال الاجتماع الذي عُقد في باريس بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي، وقائد الجيش العماد جوزاف عون (في 19 إبريل/نيسان الحالي) والتي تم التطرّق إليها خلال جولة سيجورنيه في بيروت، ولقائه رئيس البرلمان نبيه بري». ولفت المصدر إلى أن «الأساس في الاقتراح الفرنسي هو تهدئة التصعيد، ووقف القتال بين حزب الله وإسرائيل، وانسحاب قوات حزب الله بمسافة يتم الاتفاق عليها شمال نهر الليطاني، مع تعزيز انتشار الجيش اللبناني على الحدود، وذلك بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة (يونيفيل)، وغيرها من البنود التي تؤسس بدورها لفتح ملف الصراع البري»، مشيراً إلى أن «الجانب اللبناني أبدى إيجابية في مناقشة الاقتراحات والبحث بتفاصيلها، لكنه أكد أولوية وقف العدوان الإسرائيلي على غزة وعلى الجنوب اللبناني».

من جهته، أكد مصدر نيابي في حزب الله، لـ«العربي الجديد»، أن «كل المبادرات الخارجية، ومن ضمنها الفرنسية، سيكون طريقها مسدوداً ومحكوماً بالفشل ولن تصل إلى أي نتيجة، لأن جبهة لبنان ستبقى مفتوحة ومساندة لغزة، ولن تقفلها أي اقتراحات أو حلول دبلوماسية أو تهديدات». وكرر أن «موقف حزب الله محسوم، كل الحراك الخارجي بلا بركة، والمقاومة في لبنان لن تفاوض، ولن تبحث في أي مبادرات، قبل وقف العدوان على غزة، وإنهاء جرائم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني، وبعد ذلك، يمكن التطرق إلى الملف اللبناني، وذلك في مرحلة لاحقة».

وفي معرض تعليقه على جولة وزير الخارجية الفرنسي في بيروت، قال المصدر النيابي إن «جميع المبادرات، خصوصاً الأميركية والفرنسية، تخدم العدو الإسرائيلي وحكومة الاحتلال، وتصب في مصلحته بالدرجة الأولى، ولا حديث لحزب الله بها حالياً». لافتاً إلى أنه «على المجتمع الدولي العمل على وقف العدوان على غزة، وبعدها ننتقل إلى جبهة لبنان، وقرارنا سيكون مرتبطاً بمصلحة لبنان العليا وبما يحمي سيادة أراضيه». وشدد على أن «أي مفاوضات لاحقة لما بعد وقف إطلاق النار، لن تؤدي إلى إخراج المقاومة وإسقاط سلاحها، بل ستنطلق من المعادلة الذهبية، الشعب، الجيش، المقاومة، وتحرير كامل الأراضي اللبنانية من المحتل».

وشدد سيجورنيه من بيروت، في زيارة هي الثانية له إلى العاصمة اللبنانية منذ تعيينه وزيراً للخارجية في يناير/ كانون الثاني الماضي، على رفض السيناريو الآسوأ في لبنان، الذي هو الحرب، داعياً الأطراف كافة إلى ضبط النفس، مؤكداً في السياق، «أننا نعمل لتفادي أن تعصف في لبنان حرب إقليمية». وقال سيجورنيه، خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر السفارة الفرنسية في قصر الصنوبر في بيروت مساء أمس الأول، إنه «يجب استغلال الفرص الدبلوماسية متى أتيحت، والهدف من خريطة الطريق التي اقترحتها باريس في فبراير/شباط الماضي، للسلطات اللبنانية والإسرائيلية، هو التوصل إلى تطبيق كامل وشامل من قبل جميع الأطراف لقرار مجلس الأمن رقم 1701». وأضاف: «نحن قدمنا اقتراحات لكل الشركاء، وسننتظر الرد الإسرائيلي يوم الثلاثاء (اليوم)، لقد أخذنا اقتراحات وتعديلات الجانب اللبناني، وسوف نفعل ذلك مع الإسرائيليين»، مشدداً على أن «المسألة ليست مفاوضات تقودها فرنسا، ولكن في نهاية المطاف يجب أن يتم التوصل إلى اتفاق، وفي كل الأحوال سنعود إلى هذه المقترحات، ونردد أن أبدأ جولتي هنا في لبنان كي نبين الأهمية التي نعلّقها على لبنان وأننا نقف إلى جانبه».

وضمن المواقف اللبنانية، اعتبر ميقاتي أول من أمس أن «المبادرة الفرنسية تشكل أطاراً عملياً لتطبيق القرار الدولي رقم 1701 الذي يتمسك لبنان بتطبيقه كاملاً، مع المطالبة بالتزام إسرائيل بتنفيذه، ووقف عدوانها المدمر على جنوب لبنان، بالإضافة إلى دعم الجيش لتمكينه من القيام بمهماته وتحقيق السلام الدائم على الحدود». بدوره، قال بري إنّ لبنان يتمسك بتطبيق القرار 1701 بكل مندرجاته، مؤكداً انتظار تسلّم الاقتراح الفرنسي، تمهيداً لدراسته والرد عليه. واكتفى مصدر مقرب من بري بالقول، لـ«العربي الجديد»: «عندما نتسلم الاقتراحات الفرنسية كاملة، سيكون لنا رد عليها بعد دراستها، وحالياً لا جديد، وموقفنا واضح، بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة أولاً».

وفي السياق، قال النائب قاسم هاشم، وهو عضو كتلة حركة أمل البرلمانية «التنمية والتحرير» (برأسها بري، ومنخرطة في الحرب جنوباً، وسقط لها عدد من الشهداء)، لـ«العربي الجديد»، أمس الاثنين: إن «لبنان يبحث عن مصلحته، ومن الطبيعي أن يتحفظ على البنود التي لا تخدم مصلحته، وأهمها ما قيل حول انسحاب مكون هو لبناني من القرى والبلدات الجنوبية، إلى ما بعد شمال الليطاني، فهذا غير مبرر، هذه مجموعات شابة من أبناء القرى والبلدات لا يمكن سلخهم عنها، وبالتالي، هذا خارج الإطار الوطني العام ولا يمكن القبول به». وأضاف: «لا يمكن التداول أو البحث بموضوع السلاح، إلا بعد أن يلتزم العدو بتنفيذ ما هو متوجّب عليه بالقرار 1701 الذي لم يحترمه يوماً ويمعن في تجاوزه».

ميدانياً، أعلنت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في بيان أمس الاثنين، أنها قصفت من جنوب لبنان مقر قيادة اللواء الشرقي 769 «معسكر جيبور» شمال فلسطين المحتلة برشقة صاروخية مركزة، «ردّاً على مجازر العدو الصهيوني في غزة الصابرة والضفة الثائرة». وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بإطلاق نحو 30 صاروخاً من جنوبي لبنان، باتجاه مستوطنة كريات شمونة، في وقت اعترضت فيه الدفاعات الجوية الإسرائيلية صواريخ فوق إصبع الجليل.

من جهته، أعلن حزب الله، في بيان، أنه استهدف تجمعاً لجنود الاحتلال الإسرائيلي في محيط موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بقذائف المدفعية. وأعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، مهاجمة أهداف لحزب الله في جنوب لبنان، بينها «بنية تحتية عملياتية» في جبل بلاط إلى جانب مبانٍ عسكرية في مروحين. وأشارت وسائل إعلام تابعة لحزب الله إلى إصابة مواطن بعد استهداف أحد المنازل في بلدة شبعا جنوبي لبنان بقذيفة مصدرها موقع الراداد. واستهدفت غارات إسرائيلية الحي الشرقي لبلدة الخيام جنوبي لبنان، من دون معلومات عن خسائر، فيما تعرّضت أطراف بلدتي علما الشعب والناقورة، فجر أمس الاثنين إلى قصف مدفعي متقطع من جانب جيش الاحتلال.

دبلوماسي فرنسي: الأساس في اقتراح فرنسا هو تهدئة التصعيد

أعلنت كتائب القسام أنها قصفت من جنوب لبنان شمال فلسطين

سيجورنيه وبري في بيروت أمس الأول (وائل حمزة/Epa)

يبدو أن نهاية حلم اللجوء إلى بريطانيا تقترب من الانتهاء، مع إقرار قانون تحويل اللاجئين للمملكة المتحدة إلى رواندا التي ستدرس طلبات لجوئهم. يأتي ذلك وفق اتفاق أبرم بين البلدين نهاية العام الماضي، ضمن خطة رئيس الحكومة ريشي سوناك

اللجوء إلى بريطانيا

حسابات انتخابية وراء استعجال سوناك تنفيذ خطة رواندا

لاجئون يعبرون القنال الإنكليزي، مارس الماضي (توليغا أكمين/Epa)

لندن ـ **بشير البكر**

نهاية حلم اللجوء إلى بريطانيا باتت قريبة جداً، وبدلاً من أن تكون المحطة الأخيرة للرحلة في هذا البلد، فإنه تم نقلها إلى رواندا، الدولة الأفريقية التي أحيت أخيراً الذكرى الـ30 للمذبحة المليونية بين قبيلتي التوتسي والهوتو. وحسمت الحكومة البريطانية أكثر من عامين من الجدل حول تحويل اللاجئين الوافدين إلى الأراضي البريطانية نحو رواندا، من أجل فحص طلبات لجوئهم، وفي حال قبولها، يتم منحهم الإقامة هناك، وإخضاعهم لعمليات الإدماج في المجتمع الرواندي. وأعلن القرار النهائي رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك أمام البرلمان في 23 إبريل/نيسان الحالي، ما يعني أن الحكومة نجحت بتزكية مجلسي النواب واللوردات، وتجاوزت كل المآخذ التي تقدمتها المحاكم، وأدارت ظهرها للانتقادات التي ساقتها منظمات حقوق الإنسان، وهي مستعدة لمواجهة كل ما يترتب على القرار الجديد من ردود فعل قانونية، سواء من داخل بريطانيا، أو من قبل المحاكم الأوروبية والدولية لحقوق الإنسان. ويجبر القانون الجديد بشأن اللجوء في بريطانيا الذي يرتكز على الاتفاق المبرم مع الحكومة الرواندية في ديسمبر/كانون الأول الماضي، القضاة على اعتبار رواندا الواقعة شرق أفريقيا بلداً ثالثاً آمناً، ويمنح الوزراء صلاحية التغاضي عن أجزاء من القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان البريطاني، ما يعد رداً لحكم للمحكمة العليا البريطانية، العام الماضي، مفاده بأن إرسال المهاجرين إلى رواندا ليس مخالفاً للقانون الدولي، كما ستتولى كيغالي درس طلبات اللجوء المقدمة من الأشخاص الذين سترسلهم لندن، ومهما كان السبب، لن يتمكنوا من العودة إلى المملكة المتحدة. وتعهّد سوناك بأن تغادر رحلات عدة بشكل «دوري» خلال الصيف وبعده «إلى أن تتوقف القوارب» التي تصل إلى المملكة المتحدة على متنها طالبو اللجوء. وأكد أن الرحلات «ستقلع مهما حدث»، وأن الحكومة جهزت مطاراً وحجزت طائرات تجارية مستأجرة للرحلة الأولى، لافتاً في تصريح يوم 22 إبريل الحالي، إلى أن أولى رحلات ترحيل المهاجرين إلى رواندا ستبدأ في غضون عشرة أو 12 أسبوعاً. وكشفت صحيفة ذا غارديان البريطانية، الأحد 28 إبريل الحالي، أن وزارة الداخلية البريطانية أعدت خطة لتنفيذ اعتقالات مفاجئة لطالبي اللجوء في جميع أنحاء البلاد، تمهيداً للتسريع بترحيلهم إلى رواندا. وذكرت أن الخطة تشتمل على اعتقال طالبي اللجوء أثناء حضورهم مواعيد روتينية في مراكز طلبات اللجوء على مدار الأسبوعين المقبلين، ومن ثم إيداعهم على الفور في مراكز اعتقال ووضعهم على رحلات طيران مباشرة إلى رواندا. وأشارت الصحيفة إلى أنه يُعتقد أن تطبيق البدء في هذه العملية جاء تزامناً مع الانتخابات المحلية والمجالس البلدية التي تنطلق الخميس في الثاني من مايو/أيار المقبل، وذلك لتعزيز حظوظ حزب المحافظين الذي يتزعمه سوناك، في الانتخابات، خصوصاً بعد أن وعد بحل أزمة المهاجرين غير النظاميين خلال العام الحالي.

وتفيد تقديرات المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بأن ترحيل أول 300 مهاجر سيكلف المملكة المتحدة 540 مليون جنيه استرليني (665 مليون دولار)، أي ما يعادل حوالي مليوني جنيه استرليني (2,5 مليون دولار) لكل شخص. ويعد القرار سابقة لا مثيل لها في العالم، ولم يتجرأ أحد على وضعه موضع التطبيق سوى سوناك وهو ابن مهاجرين هندوس، الأمر الذي جرى التقاطه من قبل اليمين المتطرف الأوروبي من أجل نفي أي شبهة عنصرية عن العملية.

ويعود أصل الفكرة إلى اقتراح تقدم به رئيس الوزراء الأسبق بوريس جونسون للمرة الأولى في مايو 2022 عندما كان رئيساً للوزراء. وكانت الحكومة (بوريس جونسون) أبرمت في إبريل 2022، اتفاقاً مع كيغالي لطرد طالبي اللجوء مهما كانت جنسياتهم، إليها بعد وصولهم بطريقة غير نظامية إلى الأراضي البريطانية. وفي ذلك العام، ألغيت رحلة أولى لإرسال مهاجرين إلى رواندا كانت مقررة في يونيو/حزيران 2022 إثر قرار صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طالب بدراسة معمقة لهذه السياسة. وتم إنزال أول دفعة من طالبي اللجوء الخاضعين لقرار ترحيل من الطائرة في اللحظات الأخيرة، ولم يرسل أي مهاجر إلى رواندا حتى اللحظة. واحتجاجاً على قرار المحكمة استقالت وزيرة الداخلية السابقة المتحدرة من أصول هندية سويلا برافرمان، وجاء سوناك ليحول المسألة إلى مشروع قانون خضع للنقاش في البرلمان بثلاث قراءات، وفاز بأغلبية حوالي 40 نائباً في القراءة الأخيرة. قدم سوناك مشروع القانون في نوفمبر الماضي، بعد أن قضت المحكمة العليا بأن خطته لترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا غير قانونية. وتحوّل مشروع القانون منذ ذلك الحين إلى صداع لإدارة حزب المحافظين الحاكم، ورئيس الوزراء الذي يعمل على موازنة مخاوف النواب المحافظين المعتدلين الذين يعتقدون أن التشريع يخرق القانون الدولي، في حين حثّه النواب اليمينيون على المضي قدماً. واللافت أن سوناك استطاع تجاوز المعارضة البرلمانية من داخل حزبه. وقد سبق للمجموعة القانونية داخل المحافظين أن عارضت المشروع، ورأت أن خطة ترحيل اللاجئين من المملكة المتحدة تتعارض مع القانون الدولي. وكانت التقديرات تشير إلى أن هذه الكتلة التي يتجاوز عددها 40 نائباً، ستمتنع عن التصويت كي لا تخلق مزيداً من الانقسامات في صفوف الحزب، الذي يعاني من صراعات الأجنحة داخله. يعد بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا أحد ممرات اللجوء إلى بريطانيا والهجرة إليها، وتفيد الأرقام الرسمية بأن أكثر من 50 ألف شخص عبروا القنال الإنكليزي، على متن قوارب بدائية منذ مارس/آذار عام 2023، ولقي عشرات منهم حتفهم، بحسب جهات رقابية. وغرق مجموعة من الأشخاص بينهم طفل ليلة إقرار القانون يوم الثلاثاء 23 إبريل، أثناء محاولة عبور القنال الإنكليزي من فرنسا. وكشفت الأرقام الحكومية أخيراً أن بريطانيا منحت اللجوء من خلال برنامج مفصل بعناية للعديد من المواطنين من سورية، وأوكرانيا، وهونغ كونغ، وأفغانستان خلال السنوات القليلة الماضية. لكن في عام 2023، لم تمنح الحكومة حق اللجوء إلى بريطانيا من خلال الطرق النظامية إلا لـ700 شخص من غير الدول المذكورة. وينتظر 138 ألف طالب لجوء الرد الأولي على طلباتهم، وفي عام 2023 وحده، سجلت بريطانيا 67337 طلب لجوء، تخص أكثر من 84 ألف شخص (قد يتعلق الطلب الواحد بعدة أشخاص في الوقت نفسه)، وبين يوليو/تموز 2022 ويونيو/حزيران 2023، كان 41 بالمائة من الطلبات لمهاجرين وصلوا عبر القنال الإنكليزي على متن قوارب صغيرة. يمكن للقانون أن يؤسس لمسار دولي جديد يتعلق بوضع اللجوء والهجرة، من خلال إقفال أبواب بلدان معينة، وخصوصاً الغرب الأوروبي، أمام اللاجئين والمهاجرين، وتحويل وجهتهم نحو بلدان أخرى، على غرار رواندا، توافق على استقبالهم مقابل مساعدات مالية وعسكرية وسياسية. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 23 إبريل الحالي، إن «هذا التشريع الجديد يقوّض بدرجة كبيرة سيادة القانون في بريطانيا ويشكل سابقة خطيرة في العالم». وطعن في القانون من أربع زوايا، إذ إنه ينقل المسؤولية الواجبة إزاء اللاجئين من بريطانيا إلى رواندا، ويضيق صلاحيات المحاكم البريطانية، ويخفض من فرص اللجوء إلى الطعون القضائية، ويحدّ من نطاق الحمايات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وشككت هيئات بريطانية في القانون. وقالت دينيسا دبليتش، مديرة المناصرة في لجنة الإنقاذ الدولية في بريطانيا، في اليوم نفسه، إنه «يغضّ النظر عن إقرار مشروع قانون سلامة رواندا اليوم، فإن إرسال اللاجئين إلى رواندا هو نهج غير فعّال وقاس ومكلف بلا داع».

ويقوم التشكيك على أن حكومة سوناك تستغني بطرف خارجي كي تتهرب من مسؤوليتها بموجب القانون الدولي. ويعتبر المنتقدون أن الخطة مضللة، والدليل منها هو التركيز على تقديم نظام هجرة أكثر إنسانية وتنظيماً في الداخل. ويشمل ذلك توسيع نطاق الطرق الآمنة، مثل إعادة التوطين ولمّ شمل الأسرة، ودعم الحق في طلب اللجوء. ومن بين نقاط التشكيك في الطلب الواحد بعدة أشخاص في الوقت نفسه)، وبين يوليو/تموز 2022 ويونيو/حزيران 2023، كان 41 بالمائة من الطلبات لمهاجرين وصلوا عبر القنال الإنكليزي على متن قوارب صغيرة. يمكن للقانون أن يؤسس لمسار دولي جديد يتعلق بوضع اللجوء والهجرة، من خلال إقفال أبواب بلدان معينة، وخصوصاً الغرب الأوروبي، أمام اللاجئين والمهاجرين، وتحويل وجهتهم نحو بلدان أخرى، على غرار رواندا، توافق على استقبالهم مقابل مساعدات مالية وعسكرية وسياسية. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 23 إبريل الحالي، إن «هذا التشريع الجديد يقوّض بدرجة كبيرة سيادة القانون في بريطانيا ويشكل سابقة خطيرة في العالم». وطعن في القانون من أربع زوايا، إذ إنه ينقل المسؤولية الواجبة إزاء اللاجئين من بريطانيا إلى رواندا، ويضيق صلاحيات المحاكم البريطانية، ويخفض من فرص اللجوء إلى الطعون القضائية، ويحدّ من نطاق الحمايات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وشككت هيئات بريطانية في القانون. وقالت دينيسا دبليتش، مديرة المناصرة في لجنة الإنقاذ الدولية في بريطانيا، في اليوم نفسه، إنه «يغضّ النظر عن إقرار مشروع قانون سلامة رواندا اليوم، فإن إرسال اللاجئين إلى رواندا هو نهج غير فعّال وقاس ومكلف بلا داع».

ويقوم التشكيك على أن حكومة سوناك تستغني بطرف خارجي كي تتهرب من مسؤوليتها بموجب القانون الدولي. ويعتبر المنتقدون أن الخطة مضللة، والدليل منها هو التركيز على تقديم نظام هجرة أكثر إنسانية وتنظيماً في الداخل. ويشمل ذلك توسيع نطاق الطرق الآمنة، مثل إعادة التوطين ولمّ شمل الأسرة، ودعم الحق في طلب اللجوء. ومن بين نقاط التشكيك في الطلب الواحد بعدة أشخاص في الوقت نفسه)، وبين يوليو/تموز 2022 ويونيو/حزيران 2023، كان 41 بالمائة من الطلبات لمهاجرين وصلوا عبر القنال الإنكليزي على متن قوارب صغيرة. يمكن للقانون أن يؤسس لمسار دولي جديد يتعلق بوضع اللجوء والهجرة، من خلال إقفال أبواب بلدان معينة، وخصوصاً الغرب الأوروبي، أمام اللاجئين والمهاجرين، وتحويل وجهتهم نحو بلدان أخرى، على غرار رواندا، توافق على استقبالهم مقابل مساعدات مالية وعسكرية وسياسية. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 23 إبريل الحالي، إن «هذا التشريع الجديد

> يرتكز التشكيك في القانون الجديد على أن خطة تنفيذه مضللة
>
> يطمح سوناك إلى كسب أصوات اليمين المتطرف والشعبوي

الحدث

سانشيز باقٍ رئيساً للحكومة الإسبانية

أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز أنه قرر البقاء على رأس الحكومة، رغم «حملة التشهير» التي يتهم المعارضة اليمينية بشنها، وكان آخر فصولها، في رأيه، فتح تحقيق قضائي بحق زوجته. وقال رئيس الوزراء الاشتراكي، الذي يتولى السلطة منذ العام 2018، «ساستمر» على رأس الحكومة. وشدد، في خطاب متلفز أمس الاثنين، على أنه لن يستسلم رغم «حملة التشهير» التي يتهم المعارضة اليمينية بالوقوف وراءها. وقال: «بعد هذه الأيام من التفكير، أصبحت لدي أفكار واضحة»، متعهداً مواصلة تحركه «بمزيد من القوة». وقال: «سنظهر للعالم كيف ندافع عن الديمقراطية». ودافع مجدداً عن زوجته بيغوني غوميز، التي قال إنها تعرضت لهجوم لأسباب سياسية فقط. وشدد على أنه يجب أن نقول «كفى»، وإلا فإن تدهور الحياة العامة سيدين بوصفنا دولة». وكان سانشيز (52 سنة) أعلن، الأربعاء الماضي، أنه سيبحث الاستقالة من منصبه بعد بدء تحقيق قضائي بحق زوجته بشبهة «الفساد» و«استغلال النفوذ». وكان موقع إل كونفيدنسيال قد ذكر، الأربعاء الماضي، أن التحقيق ضد زوجة سانشيز يركز على صلات لها بمجموعة السياحة الإسبانية «غلوبالبا» مالكة شركة الطيران «إير يوروب»، في وقت كانت تُجري الأخيرة محادثات مع الحكومة للحصول على مساعدات في مواجهة الانخفاض الكبير في الحركة الجوية الناجم عن فيروس كورونا. ونفى سانشيز مزاعم الفساد ضد زوجته، لكنه قال إنه سيبحث الاستقالة من منصبه بعد بدء تحقيق قضائي باتهامات تزامناً مع عقد اجتماع لقيادته، ورددوا شعارات مثل «بيدرو رئيسنا»، ورفعوا لافتات كتب عليها «إسبانيا بحاجة إليك». وبعدما حل ثانياً في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 23 يوليو/ تموز الماضي خلف منافسه المحافظ البرتو نونييس فيخو (الحزب الشعبي)، تمكن سانشيز من تأمين ولاية جديدة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بفضل دعم اليسار الراديكالي وأحزاب من الباسك وكاتالونيا.

(فرانس برس، العربي الجديد)

رجله يمر قرب شاشات تلفزة في برشلونة أمس خلال إعلان سانشيز بقاءه في منصبه (ألبرت جيا/رويترز)

متابعة

قطر تدعو إلى تجنب معركة الفاشر

«الدعم» تطالب الجيش بالاستسلام

تتوالى التحذيرات من مغبة تفجر المعركة في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، في حين تواصل الأطراف المتحاربة، الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، تبادل الرسائل العسكرية وإن بطريقة غير مباشرة. وفي السياق، بثت حسابات «الدعم السريع» على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع مصورة أكدت فيها «تأمين ولاية غرب دارفور بالكامل وتنتشر لتغطية مناطق دارفور»، مع العلم أن «الدعم السريع» قد سيطرت حتى نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، على المدن الكبرى باربع ولايات من أصل خمس ولايات بدارفور (غرب ووسط وشرق وجنوب الولاية)، ولم يتبق لها سوى مدينة الفاشر. وطالب علي رزق الله، الشهير بـ«السافنا»، وهو قيادي في «الدعم» في مدينة الفاشر في تصريحات لموقع سودان تريبون، أمس الأول الأحد، «الجيش السوداني وحلفاءه من الحركات المسلحة في شمال دارفور بالتسليم قبل اجتياح قواتهم للفاشر».

وحضر ملف الفاشر في مكالمة هاتفية بين قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان رمضان لعمامرة. وأعلن حميدتي، في بيان نشر على منصة إكس، مساء الأحد الماضي، أنه «أكد للعمامرة أننا سنواصل الدفاع عن أنفسنا على كل الجبهات». في المقابل، أعلن الحضو في مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول ركن ياسر عبد الرحمن حسن العطا، خلال زيارته إلى غرف العمليات ومواقع في مدينة أم درمان، أمس الاثنين بحسب وكالة الأنباء السودانية، أن «العمليات العسكرية تسير وفقاً لما هو مخطط لها».

ودعت قطر، في بيان صادر عن وزارة الخارجية، أمس الأول الأحد، كل الأطراف إلى نزع فتيل التوتر وضبط النفس وتجنّب القتال الذي سيؤدي إلى عواقب كارثية على المدنيين. في المقابل، وصفت الحكومة السودانية بياناً إماراتياً بأنه «مليء قلقاً حول الحرب في السودان والمعارك الجارية في مدينة الفاشر بأنه «دموع تماسيح». وقالت الخارجية السودانية، في بيان، إن وزارة الخارجية الإماراتية «تعلم أن أقصر الطرق إلى وقف الحرب في السودان هو أن تتوقف حكومتها عن تزويد الميليشيا الإرهابية بالسلاح والعتاد والمرتزقة، خاصة بعد أن تأكد لها أن هذه الميليشيا لن تستطيع الصمود أمام القوات المسلحة المسنودة من كل فئات الشعب السوداني».

(العربي الجديد)

رصد

باكستان: حزب خان يفاوض المؤسسة العسكرية

تشهد باكستان تطورات سياسية مع بدء مفاوضات بين المؤسسة العسكرية وحزب عمران خان، وسط تساؤلات عن إمكان العفو عن الأخير

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

تبدو الساحة الباكستانية مقبلة على تطورات لافتة وتبدلات تعيد اسم رئيس الوزراء السابق عمران خان إلى الواجهة، وهو الذي يقبع في السجن بعد صدور أحكام ضده بالسجن في قضايا فساد وتسريب وثائق دبلوماسية وغيرها من الملفات التي برزت في ظل خلافه مع المؤسسة العسكرية، مع منع حزبه من خوض الانتخابات البرلمانية الأخيرة في فبراير/ شباط الماضي، بما دفع مرشحي الحزب إلى خوض الانتخابات بشكل منفرد وتحقيق نتائج جيدة. لكن الجديد في الملف جاء في كشف مسؤولين في حزب عمران خان، حركة الإنصاف، عن مفاوضات مع المؤسسة العسكرية والاستخبارات، والتي تُسمى محلياً بالدولة العميقة، بهدف إخراج البلاد من المأزق السياسي الحالي، وفق إعلانهم. في المقابل، وصف مسؤولون في الحكومة الباكستانية تلك المبادرة بأنها محاولة للحصول على العفو لعمران خان وقياديين آخرين في الحزب مدانين في قضايا مختلفة. ولم تعلق المؤسسة العسكرية ولا الاستخبارات حتى عصر أمس الاثنين على ما أعلنه حزب عمران خان، غير أن أكثر من وسيلة باكستانية أكدت استناداً إلى مصادر مطلعة لم تسمها أن المفاوضات بدأت فعلا ومن المتوقع أن تكون لها نتائج إيجابية في الأيام المقبلة. يأتي هذا التطور فيما تواجه حكومة شهباز شريف تحديات كبيرة، فإلى جانب ضرورة الحفاظ على تماسك ائتلافها، فإنها تعاني من مسألة الإرهاب والهجمات التي تشنها حركة طالبان الباكستانية، إضافة إلى الخلافات مع الجارة الهند. وقال القيادي البارز في حركة الإنصاف شبلي فراز، في تصريح صحافي له مساء أمس الأول الأحد، إن البلاد تمر في الوقت الحالي بمرحلة حرجة للغاية وهي تشهد حالة سياسية متوترة، وهذه الحالة تفرض على الجميع أن يبذلوا جهودا لإخراج البلاد منها. وأكد فراز أن حل سوى المفاوضات، مشددا على أن الجميع يدركون أن المؤسسة العسكرية في البلاد لها وزنها وثقلها وكذلك الاستخبارات، كما لا يمكن إنكار حقيقة أخرى مفادها أن حركة الإنصاف لها نفوذها، بالتالي لا بد من المفاوضات بين الجانبين من أجل إنهاء الخلافات وإيجاد حلول للمأزق السياسي الحالي. وأضاف فراز أنه نظرا لتلك الحقائق قررت حركة الإنصاف إجراء مفاوضات مع الجيش والاستخبارات، مضيفا «من الضروري جدا أن نقول إن آلية تلك المفاوضات مهمة جدا ولا بد من وضعها ثم المضي إلى الأمام». كما أكد قيادي آخر في حزب عمران خان، وهو وزير الداخلية في حكومته شهريار أفريدي، في حديث له مع قناة جيو المحلية أمس الأول الأحد، أن حركة الإنصاف تتفاوض مع قادة الجيش والاستخبارات ولا تتفاوض مع أي جهة أخرى، في إشارة إلى الحكومة. وأكد أفريدي «أننا نعرف منذ البداية أن المفاوضات مع الجيش والاستخبارات ستكون مجدية وستكون لها نتائج، وزعيم الحزب عمران خان كان يرغب منذ الإطاحة بحكومته في التفاوض مع الجيش والاستخبارات، ولكن الجانب الثاني لم يكن يرغب في ذلك، والآن عندما بدا الجانب الثاني يبدي رغبة في الحوار أكد الحزب رغبته في الحوار، وهو أمر سيكون مجديا».

كما نفى أفريدي بشدة المزاعم التي تفيد بأن حركة الإنصاف تسعى للحصول على عفو لزعيمها عمران خان، مضيفا «لا نريد العفو، لكن نجري الحوار مع الجيش والمؤسسة العسكرية من أجل مصلحة البلاد، وهو ضروري في الوقت الحالي». مقابل ذلك، بدت الحكومة وحلفاؤها في موقع الرفض لهذا الحوار، وسط مخاوف من أن يؤدي إلى عودة عمران خان إلى السلطة. وفي تعليق له على إعلان حركة الإنصاف إجراء حوار مع الجيش والاستخبارات، قال القيادي في الحزب الحاكم، الرابطة الإسلامية، جناح نواز شريف، وزير الصناعة في حكومة شهباز شريف، رانا تنوير، في تصريح له الأحد، إن هذا الإعلان بيّن الوجه الحقيقي لحزب عمران خان، «أنه كان من صنع الجيش والمؤسسة العسكرية، وقد وصل خان إلى السلطة بقوة المؤسسة العسكرية». وأوضح تنوير أن خان يريد مرة أخرى الوصول إلى السلطة والخروج من السجن بمساعدة الجيش والمؤسسة العسكرية لكن ذلك لن يحصل، داعياً حركة الإنصاف إلى تغيير فكرها حيال الديمقراطية، وأن تركن إلى رأي الشعب بدلاً من الوصول إلى السلطة بقوة مؤسسة وطنية. من جهته، قال وزير الإعلام في حكومة إقليم السند شرجيل ميمن، إن حزب عمران خان بإعلانه التفاوض مع الجيش والاستخبارات لا يريد المصالحة، إنما يسعى للحصول على العفو لقائده عمران خان. وأضاف ميمن في حديث مع الإعلاميين في مدينة كراتشي أمس الأول، أن خان منذ البداية كان مستعدا لطلب العفو والتفاوض، ولكن المؤسسات الوطنية لم تكن مستعدة للتفاوض معه، إذ كيف يمكن حصول ذلك وهو يهاجم تلك المؤسسات من جهة ويطلب التفاوض من جهة ثانية؟

> تصاعدت انتهاكات «الإدارة الذاتية» ضد المجلس الوطني الكردي
>
> أكرم حسين: إحياء مشروع السلام من شأنه وقف التهديدات التركية

تقرير

هل يتوسط البارزاني بين تركيا و«قسد»؟

توجس من تقارب أنقرة وأربيل

لا تزال زيارة الرئيس التركي إلى العراق تثير الكثير من الأسئلة، ليس فقط على الساحة العراقية، بل أيضاً بشأن المواجهة بين أنقرة و«قسد»

الحسكة ـ **سلام حسن**
الدوحة ـ **عماد كركص**

تطرح زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق في 22 إبريل/نيسان الحالي، ولا سيما مباحثاته في إقليم كردستان العراق حيث التقى رئيس الإقليم نجيرفان البارزاني ورئيس حكومة الإقليم مسرور البارزاني، أسئلة حول الملفات التي بحثها هناك، لا سيما حول الوضع في شمال سورية وشرقها، إذ تصر أنقرة على إبعاد المجموعات الكردية عن حدودها، لاسيما حزب العمال الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) اللذين يشكلان هاجساً أمنياً لتركيا على حدودها، سواء شمال سورية أو العراق. وكانت مصادر عراقية في بغداد وأربيل، قد ذكرت في حديث إلى «العربي الجديد»، أن أردوغان عاد إلى أنقرة بتفويض عراقي لشنّ عملية عسكرية ضد مسلحي «العمال الكردستاني» داخل العراق ضمن مناطق وجوده. وتعتبر أنقرة أن «قسد» هي الذراع السورية لـ«العمال»، وشنت ضدها عمليتين عسكريتين بمشاركة المعارضة السورية، بالإضافة إلى شن ضربات مستمرة على أهداف عراقية في بغداد». وطالب شيخو المجموعات الكردية بأن تستغل علاقة أردوغان بإقليم كردستان، و«إعطاء الزعيم الكردستاني مسعود البارزاني دوراً لإنهاء الحرب عبر الوساطة التابعة للحزب لإحراق ثلاثة مكاتب لأحزاب المجلس الوطني. كما شنت صفحات ومواقع مقربة من «الإدارة الذاتية» و«قسد»، حملة على وسائل التواصل الاجتماعي، ضد حكومة إقليم كردستان لاستقبالها أردوغان. لكن شلال كدو، سكرتير الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سورية، وممثل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني السوري المعارض، رأى أن ردود فعل «الإدارة الذاتية» على الزيارة «غير منطقية وغير واقعية، وليست لها أيّ قيمة». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد» أن «ردود الفعل تجاه أحزاب المجلس الوطني الكردي أمر ليس جديد، فمسلسل إحراق مكاتب أحزاب المجلس واعتقال كوادره، بالإضافة إلى اعتقال النشطاء والقاصرين والقاصرات، أمر مستمر منذ تأسيس الإدارة». من جهته، أعرب السياسي الكردي السوري حسن شيخو، عن اعتقاده بأن زيارة أردوغان للعراق كانت لها أهداف اقتصادية وسياسية أكثر منها أمنية، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «أردوغان إذا كان يفكر في القيام بعملية عسكرية ضد حزب العمال أو قسد في مناطق الإدارة الذاتية شمال وشرق سورية، فلن يحظى بموافقة إقليم كردستان أو حتى الحكومة العراقية في بغداد». وطالب شيخو المجموعات الكردية بأن تستغل علاقة أردوغان بإقليم كردستان، و«إعطاء الزعيم الكردستاني مسعود البارزاني دوراً لإنهاء الحرب عبر الوساطة والتفاوض»، لافتاً إلى أنه من «المهم أن يكون عند حزب العمال، أو حزب الاتحاد الديمقراطي، عقلية منفتحة للاستفادة من هذا الدور»، مشيراً إلى أن «لا أعداء للأبد». لكن شيخو أشار في الوقت نفسه إلى أن «تركيا ترى أن حزب الاتحاد الديمقراطي وقسد، جزء من العمال الكردستاني، لذلك تجد أن محاربة مناطق سيطرة قسد في شمال وشرق سورية والهجوم عليها أكثر أهمية من محاربة حزب العمال في جبال قنديل شمال العراق، لأنها تجد الخطر في شرق وشمال سورية أكثر جدية وله دوافع عملية على الأرض». من جهته، رأى أكرم حسين، وهو رئيس الهيئة التنفيذية لـ«تيار مستقبل كردستان سورية»، وعضو الأمانة العامة لـ«المجلس الوطني الكردي في سورية»، أن زيارة أردوغان إلى كردستان يمكن وصفها بـ«الإيجابية»، نظراً لما يمكن أن تقوم به أربيل من دور وسيط بين تركيا وحزب العمال، و«إعادة احياء مشروع السلام من جديد، الذي من شأنه أن يوقف التهديدات التركية ويؤدي إلى الانفتاح والاستقرار والتنمية سواء في العراق أو شمال وشرق سورية». في موازاة ذلك، فإن لهجة أنقرة طوال السنوات السابقة من تمدد المجموعات الكردية، لا سيما «قسد» شمال وشرق سورية، لا يرشح عنها إلا الحلول العسكرية.

وأشار الباحث في مركز حرمون للدراسات، سمير العبد الله، إلى أن الاتفاق التركي العراقي الأمني «ينص على التنسيق في محاربة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وليس في سورية، ولكن في حال قيام تركيا بتلك العملية هناك فمن المحتمل انتقال بعض زعامات قنديل إلى شمال شرق سورية، وهذا سيعطي تركيا الذريعة للقيام بعملية عسكرية في سورية أيضاً». وأضاف العبد الله لـ«العربي الجديد» أن «طريق التنمية الذي تم التوقيع عليه قد يكون له تأثير من خلال قطع طرق التواصل بين إقليم كردستان وشمال شرق سورية، إذ من المخطط أن يمر من منطقة فيشخابور وصولاً إلى الحدود التركية ويكون بإشراف الحكومة العراقية، وهذا يؤثر على تحركات قيادات قنديل بين سورية والعراق».

عناصر من «قسد» في الحسكة، يناير 2022 (فرانس برس)

شرق غرب

فنزويلا: اعتقال معارضَين

أعلنت أحزاب معارضة في فنزويلا، أمس الاثنين، أن معارضَين اعتقلا أمس الأول الأحد، بعد تجمع لزعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو قبل الانتخابات الرئاسيّة المقرّرة في 28 يوليو/تموز المقبل، في حين أن السلطات لم تكن قد علّقت على النبأ. ويأتي اعتقال أمير ماركيز وفيكتور كاستيلو، وهما عضوان في حملة ماتشادو في ولاية بورتوغيزا شمال وسط البلاد، غداة اعتقال الناشط أوسكار كاستانيدا الذي تحدّث في تجمع المعارضة الجمعة الماضي.

(فرانس برس)

باكستان: مقتل أربعة مسلحين

أعلن الجيش الباكستاني، في بيان أمس الاثنين، مقتل أربعة مسلحين خلال عملية أمنية في إقليم خيبر بختونخوا شمال غربي البلاد. وأوضح الجيش أن «القوات تبادلت إطلاق النار مع مسلحين خلال عملية أمنية في منطقة تانك في الإقليم، ما أسفر عن مقتل أربعة مسلحين»، مشيراً إلى أن «القتلى كانوا متورطين في استهداف رجال الأمن والمدنيين بالمنطقة، كما تم العثور على أسلحة وذخائر بحوزتهم».

(قنا)

شي يزور فرنسا وصربيا والمجر

أعلنت الرئاسة الفرنسية، في بيان أمس الاثنين، أن الرئيس الصيني شي جين بينغ (الصورة) سيقوم بزيارة دولة إلى فرنسا في 6 و7 مايو/أيار المقبل، للبحث خصوصاً في الحرب على أوكرانيا مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقالت: «تأتي الزيارة بمناسبة الذكرى الستين لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين». زيارة فرنسا ستكون من ضمن جولة أوروبية يقوم بها شي بين الخامس والعاشر من مايو، وتشمل، بالإضافة إلى فرنسا، كلاً من صربيا والمجر.

(فرانس برس)

جورجيا: تظاهرة من أجل أوروبا

شارك نحو 20 ألف جورجي في «مسيرة من أجل أوروبا»، في العاصمة تبليسي أمس الأول الأحد، طالبوا خلالها الحكومة بإلغاء مشروع قانون «النفوذ الأجنبي» الذي حذر الاتحاد الأوروبي من أنه قد يقوّض تطلعات تبليسي للانضمام إلى التكتل. وتشهد البلاد احتجاجات حاشدة مناهضة للحكومة منذ منتصف إبريل/نيسان الحالي، عندما أعاد حزب الحلم الجورجي الحاكم تقديم خطط لتمرير قانون يقول منتقدوه إنه يشبه التشريع الروسي المستخدم لإسكات المعارضة. وكان الحزب اضطر إلى إسقاط إجراء مماثل قبل عام، في أعقاب موجة ضخمة من الاحتجاجات.

(فرانس برس)

سيول: يول يفاوض المعارضة

عقد الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول (الصورة) محادثات مع زعيم المعارضة الليبرالي لي جاي ميونغ في سيول أمس الاثنين، لبحث كيفية إحياء التعاون بين الحزبين، بعد أن تعرض حزب يون «قوة الشعب» في 10 إبريل/ نيسان الحالي لهزيمة ساحقة في الانتخابات البرلمانية. وخلال حملاتهما الانتخابية، قام يون ولي وأنصارهما بشيطنة بعضهم بعضاً، وأقاموا عشرات الدعاوى القضائية.

(أسوشييتد برس)

تفتح إقالة تيمور إيفانوف، نائب وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، الباب أمام تكهنات عن الأسباب الكامنة وراء هذه الخطوة ومدى تأثيرها على صراعات القوى في روسيا، حيث كرست السلطة كل موارد الدولة لمعركة الجيش في أوكرانيا، فيما يمثل توقيف إيفانوف ضربة لشويغو الذي لم يستطع حماية أحد نوابه المقربين

إقالة نائب سيرغي شويغو

مجرد بداية لصراعات القوى الروسية؟

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

شويغو، ديسمبر 2023 (Epa)

أثار توقيت الإقالة المفاجئة لنائب وزير الدفاع الروسي تيمور إيفانوف والتهم الموجهة له، في 23 إبريل/نيسان الحالي، ضجة كبيرة في روسيا، وتكهنات حول الأسباب الحقيقية لاعتقال أرفع مسؤول عسكري، بعد نحو 26 شهراً من بداية الحرب الروسية على أوكرانيا، وقبل إعادة تنصيب فلاديمير بوتين لولاية خامسة في 7 مايو/أيار المقبل، وما إذا كان هذا الأمر سيفتح صراعاً بين القوى الروسية. وبعد ساعات من اعتقال إيفانوف برزت فرضيات تتحدث عن أن الفساد والكسب غير المشروع مجرد غطاء للسبب الحقيقي، وهو الخيانة، وعن رغبة الكرملين في التدرج بالتهم الموجهة لنائب الوزير المعروف بحياة البذخ، وصولاً إلى اتهامه بالخيانة أثناء عملية المحاكمة.وفي حين سارعت مواقع المعارضة إلى تداول أنباء عن أن الخيانة هي السبب الحقيقي للاعتقال، من دون تقديم أدلة واضحة على ذلك، رأى محللون أن إيفانوف مجرد «كبش فداء» في صراع القوى الروسية لإعادة التوازنات داخل «سيلوفيكي» (الأمن والجيش والاستخبارات)، بعد الاختلال الكبير لمصلحة الجيش بسبب الحرب في أوكرانيا وتكريس كل موارد الدولة للمعركة، والإخفاق الكبير للاستخبارات والأجهزة الأمنية المتمثل في منع الاعتداء في «كروكوس سيتي هول» في موسكو في مارس/آذار الماضي، رغم ورود تحذيرات من الجانب الأميركي بشأنه. ومع بروز حالة من الارتياح في مواقع المراسلين العسكريين الروس و«قنوات زد» (مصطلح يطلق على قنوات تليغرام الداعمة للحرب في أوكرانيا)، لم يستبعد معارضون أن يكون الهدف من الخطوة رفع الروح المعنوية للمقاتلين وحضّهم على القتال، مع الأنباء عن هجوم روسي واسع، قد يشمل الجبهات الأساسية في دونيتسك وزابوريجيا، بالإضافة إلى خاركيف. وأياً كانت الأسباب الحقيقية للإقالة والمحاكمة، فإن اعتقال إيفانوف يمثل ضربة قوية لوزير الدفاع الحالي سيرغي شويغو، لأنه لم يستطع حماية واحد من نوابه المقربين، والذي عمل معه منذ 2012 كنائب لرئيس حكومة محافظة موسكو (ضواحي موسكو وأريافها) حين كان شويغو محافظاً لها. وما إن انتقل شويغو إلى وزارة الدفاع حتى نقل إيفانوف إلى منصب قريب وحساس، حيث تولى من 2013 حتى 2016 منصب المدير العام لشركة «أوبورونسترويو» المسؤولة عن البناء والإنشاءات لصالح وزارة الدفاع، قبل أن ينتقل في مايو 2016 إلى منصب نائب الوزير، ويتولى مسؤولية إدارة الممتلكات والإسكان والبناء والرهون العقارية في وزارة الدفاع الروسية. بعد ساعات من اعتقال إيفانوف، ذكر موقع «فاجنيي إستوريه» (القصص المهمة) الاستقصائي المعارض نقلاً عن مصدرين قريبين من هيئة الأمن الفيدرالي أن السبب الحقيقي لاعتقال نائب وزير الدفاع ليس الرشوة والكسب غير المشروع. وحسب المصدر، فإنه «في الكرملين لا يريدون التحدث عن الخيانة علناً، نظراً لأن المتهم هو نائب وزير الدفاع منذ 2016، ما قد يتسبب في فضيحة كبرى». وفي الوقت ذاته، ذكر موقع «فوربس» الروسي أن إلقاء القبض على إيفانوف جزء من عملية «تطهير رجال شويغو» قبل رحيل محتمل لوزير الدفاع بعد 7 مايو المقبل. ومن المنطقي أن يفتح اعتقال إيفانوف المعروف بحياة البذخ وفق بياناته الضريبية، ومقاطع فيديو وصور لحفلات بحضور

> يُستبعد أن يتخلى بوتين عن شويغو مع استمرار حرب أوكرانيا

مسؤولين كبار ضمنهم الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، وصور لرحلاته الخارجية في أوروبا وسياراته الفارهة، تساؤلات عن توقيت الاعتقال وتوجيه التهم له. واللافت أن الاعتقال تزامن مع تقدم بطيء للقوات الروسية في دونيتسك، حيث أكدت مصادر لـ«العربي الجديد» أن «ثمنه باهظ في الأرواح والمعدات، ويصل أحياناً إلى خسارة أكثر من 90 في المائة من الفصيل المقاتل مقابل التقدم نحو 70 إلى 100 متر». ومع تركيز مواقع «زد تليغرام» على أن اعتقال إيفانوف جاء على خلفية «الخداع في قضايا الإسكان وتسليم الشقق للعسكريين وعقود باطنية مع منفذين مرتبطين بنائب الوزير»، فإنه من غير المستبعد أن يكون إيفانوف «كبش فداء» أو شماعة لتعليق الفساد المستشري في وزارة الدفاع، والتبشير بحقبة جديدة لتخفيف الاستياء في صفوف المقاتلين ورفع روحهم المعنوية، لخوض معارك تسفر عن تقدم روسي قبل وصول شحنات المساعدات العسكرية الأميركية. ورغم أن التهمة هي الفساد، فقد كان لافتاً أن وسائل الإعلام الروسية لم تركز كما جرت العادة على بث مقاطع فيديو لممتلكات إيفانوف أو إحصاء ممتلكاته وثروته، مثلما حصل بعد تمرد زعيم مجموعة «فاغنر» يفغيني بريغوجين صيف العام الماضي، حيث عرضت القنوات الفيدرالية تقارير عن قصوره الفارهة والعملات الأجنبية المكدسة، وقاعات السهر واللهو، ومهبط الطائرات وغيرها. وكان تمرد بريغوجين شكّل، وقتها، أكبر خطر على شويغو. فبعد انتقادات علنية متواصلة للفساد في الجيش، وحديث عن الجنرالات المرفهين الذين لا يؤمّنون الأسلحة الكافية والأغذية والملابس للجنود على الجبهات، استطاع بريغوجين، بعدة مئات من المرتزقة، التقدم إلى مشارف موسكو في غضون عدة ساعات، وسيطر على مقر العمليات المشرفة على العمليات الحربية في أوكرانيا في مدينة روستوف، في مشاهد حطمت صورة الجيش المنتصر، ومنحت منافسي شويغو ضمن الأجهزة الأمنية، مثل رئيس الحرس الوطني الروسي فيكتور زولوتوف، الفرصة للظهور بقوة. واستطاع شويغو المحافظة على منصبه بعد التمرد الذي هز أركان الكرملين، بفضل موقف بوتين الذي قرر، على ما يبدو، عدم إقالته والانحياز للجيش كمؤسسة خوفاً من انهيار معنويات الجنود. وربما يعود سبب عدم بث مقاطع فيديو لممتلكات إيفانوف لعدم الرغبة في إظهار حياة البذخ للجنرالات الروس مقابل مساكن الجنود المتداعية. وفي هذه الحالة، فإن الاعتقال، وتقديم إيفانوف للمحاكمة بزيه العسكري، مشاهد كافية للتأكيد على أن مصير الفاسدين هو الاعتقال والمحاكمة، رغم أن العسكريين يحاكمون عادة بملابس مدنية لتجنب تشويه صورة الجيش.

وحسب الأنباء الرسمية، فإن هيئة الأمن الفيدرالي (كي جي بي في الزمن السوفييتي) هي من ألقت القبض على إيفانوف، فيما أشار موقع «فاجنيي إستوريه» إلى أن الهيئة كانت تراقبه منذ أكثر من خمس سنوات، وأن شويغو تدخّل في 2019 لوقف مراقبة نائبه، وأنّب مسؤولاً كبيراً في الأمن الفيدرالي. وتمثل طريقة اعتقال إيفانوف وتقديمه للمحاكمة، وعدم قدرة شويغو على منع الفضيحة وإنقاذ نائبه، ضربة قوية للوزير قبل نحو أسبوعين من إعادة تشكيل الحكومة. وتذهب تقديرات إلى أن أجهزة الأمن والاستخبارات والحرس الوطني الروس قد تكون أقدمت على تدبير الفضيحة، قبل تنصيب بوتين، من أجل إضعاف تزايد سطوة الجيش، منذ بداية الحرب على أوكرانيا، ضمن مجموعة «سيلوفيكي»، وإعادة التوازنات السابقة بين العسكر والأمن من جهة، وتقاسم الأرباح الطائلة من الموازنات الهائلة لوزارة الدفاع من جهة ثانية. وتفتح تفاصيل اعتقال إيفانوف الباب على إضعاف نفوذ مجموعة شويغو ضمن النخبة الأقرب للرئيس الروسي والتي تضم غينادي تيمشينكو رجل الأعمال المقرب من بوتين، ويوري فوروبيوف نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي، وابنه حاكم منطقة موسكو أندريه، بالإضافة إلى شخصيات أخرى. لكن في المقابل، يُستبعد أن يتخلى بوتين نهائياً عن شويغو، خاصة في ظل استمرار الحرب على أوكرانيا، واستشهاده الدائم ببيانات وزارة الدفاع حول التقدم على الجبهات، وامتداحه الجنرالات والجنود. وفي انتظار قرار الرئيس الروسي بشأن الحكومة الجديدة، يبقى أن الصراع بين القوى الروسية قد يتطور في ولاية بوتين الخامسة، والأخيرة على الأرجح، بسبب عامل العمر، مع رغبة النخب التي أجلت صراعاتها بسبب الحرب في الدفع بمرشحها لخلافة بوتين كضمانة لمكاسبها وامتيازاتها.

ستولتنبرغ في كييف: تعهد بتسريع وصول الأسلحة

حاول الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، من كييف، طمأنة الأوكرانيين بشأن تسريع عملية إيصال الأسلحة لمواجهة القوات الروسية التي واصلت تقدمها على الأرض

في الوقت الذي كانت فيه روسيا تعلن إحراز تقدم جديد على الأرض شرق أوكرانيا، ربط الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بين تبدّل الأوضاع على الجبهة وبين تسريع الدول الغربية من عملية إرسال الأسلحة إلى بلاده، وهو ما أكده الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ من كييف أمس. وقال زيلينسكي، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع ستولتنبرغ في كييف أمس الاثنين، إن أسلحة أميركية بدأت تصل إلى أوكرانيا بكميات صغيرة، مشدداً على ضرورة تسريع هذا الأمر لمواجهة محاولة القوات الروسية مواصلة التقدم على الأرض. وأعلن أن الوضع في ساحة المعركة يعتمد اعتماداً مباشراً على سرعة إمدادات الذخيرة إلى أوكرانيا، موضحاً أن «الدعم لجيشنا يجب أن يتم في توقيت مناسب له. اليوم لا أرى أي شيء إيجابي في هذه النقطة حتى الآن. هناك إمدادات، لقد بدأت قليلاً، وهذه العملية تحتاج إلى تسريع».

وكان ستولتنبرغ أعلن أن أعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو) فشلوا في الوفاء بوعودهم بتقديم مساعدات عسكرية في الأشهر الأخيرة، لكنه اعتبر أن تدفق الأسلحة والذخيرة سيزداد الآن. وقال ستولتنبرغ، في القطار الذي نقله إلى كييف: «سأكون صادقاً جداً مع الرئيس زيلينسكي وأيضاً مع رادا (البرلمان الأوكراني) بأن حلفاء الناتو لم يفوا بما وعدنا به خلال الأشهر الماضية»، مضيفاً: «أمضت الولايات المتحدة ستة أشهر للاتفاق على حزمة (مساعدات

ستولتنبرغ في كييف أمس (توماس بيتر/رويترز)

عسكرية) ولم يقدم الحلفاء الأوروبيون الذخيرة التي وعدنا بها، لكنني الآن واثق بأن الأمور ستتغير»، مشيراً إلى موافقة الكونغرس الأميركي على حزمة مساعدات عسكرية بقيمة 60 مليار دولار، وإعلان رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، أخيراً، «تعهدات ضخمة» لكييف، وموافقة ألمانيا على تقديم أنظمة «باتريوت» إلى أوكرانيا. وقال: «هذا سيحدث فرقاً، لأن نقص الدعم أحدث فرقاً»، في إشارة إلى النكسات الأوكرانية في ساحة المعركة. واعتبر أن الروس دفعوا «ثمناً باهظاً لتحقيق مكاسب هامشية» وأن أوكرانيا لا يزال بإمكانها تغيير الأمور. وأضاف: «لم يفت الأوان بعد لأوكرانيا لتسود. ولكن هذا هو السبب في أنه من الملح للغاية أن يقوم حلفاء الناتو الآن بتحويل الالتزامات إلى شحنات حقيقية للأسلحة والذخيرة، وأنا واثق بأن ذلك سيحدث الآن».

ميدانياً، أعلنت أوكرانيا، أمس الاثنين، أنها صدت 55 هجوماً في شرق البلاد في منطقة دونيتسك، غداة اعترافها بتدهور الوضع على خط الجبهة. وقال الجيش الأوكراني، في بيان، إنه «صد 55 هجوماً» في عدة قرى شمال نوفوباخموتيفكا وشرقها، من بينها أوتشيريتني حيث جرت معارك عنيفة أمس الأول الأحد. وتقع هذه القرى شمال بلدة أفدييفكا التي سيطرت عليها القوات الروسية في فبراير/شباط الماضي، قبل أن تواصل توغلها كثيراً في منطقة دونيتسك. وجنوباً، أكدت أوكرانيا أن قواتها «تواصل احتواء العدو» في عدة مواقع غرب مدينة دونيتسك التي تسيطر عليها روسيا، خصوصاً في كراسنوجوريفكا. وأشارت كييف إلى أن القوات الروسية «بدعم من الطيران، حاولت اختراق دفاعات قواتنا 15 مرة». وتقع كراسنوجوريفكا على بعد نحو 20 كيلومتراً غرب دونيتسك. في المقابل، أعلنت روسيا أمس أنها حققت مزيداً من التقدم في شرق أوكرانيا، حيث سيطرت على قرية أخرى بالقرب من بلدة أفدييفكا التي كانت قد استولت عليها بعد سلسلة من المكاسب الأخيرة. وقالت وزارة الدفاع، في بيان، إنها «حرّرت» سيمينيفكا، وذلك في حين تملك القوات الروسية ميزة التفوّق في القوة البشرية والذخيرة في ساحة المعركة.

(رويترز، فرانس برس)